عمل النحويّ في اللغة

د. حسن بن غرم العَمْري

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف بجامعة أم القرى

عمل النحويّ في اللغة

د. حسن بن غرم العمري
الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف بجامعة أم القرى

تاريخ تقديم البحث: ١٨/ ٥/ ١٤٤٥ هـ تاريخ قبول البحث: ١٧/ ٧/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يسعى البحث لبيان طبيعة عمل النحاة في اللغة العربية، والمنهج الذي اتّبعوه في دراستها، ويكشف عن حقيقة عمل النحوي من حيث عنايته بالكلام العربي الثابت، واستنباطه لأحكامه كما ورد بها اللسان العربي، لا بمقتضى الصور العقلية الذهنية المحتملة، ولا بالاعتماد على القياس النظري المجرد من الكلام العربي، كما يكشف البحث عن أن وظيفة النحوي وعمله متّجهان إلى قدر خاصٍّ من الكلام العربي، وهو القدر القياسيُّ المطّرد، بحيث يمكّن اللاحقَ من أن يسير على طريقة السابق، ولا يُعنى النحو بالسماع اللغويّ بإطلاق، وإنما بما ينتج عنه من أحكامها وقوانينها، ويبيّن عن الأحوال التي يتعرّض فيها النحويّ للسماع اللغويّ في ذاته، كما عُني البحث بالكلام على طبيعة عمل النحويّ في المعاني، باعتبارها جزءًا من الكلام العربي، وقد كشف البحث عن صور متعددة لمجالات النظر النحوي في المعنى، بما يتّفق مع منهج هذا العلم وطبيعته.

ويهدف البحث إلى رسم الحدود التي تضبط عمل النحوي في اللغة بما لا يختلط مع غيره من متطلّبات العلوم الأخرى، والكشف عن شيء من جهود النحاة في درسهم للغة، والانضباط المنهجي الذي ساروا عليه في عملهم، والتأكيد على أنّ علم النحو ليس علمًا لفظيًّا مجرّدًا كما قد يُتوهّم بل هو معنيّ بالمعاني وَفق طبيعته.

الكلمات المفتاحية: عمل النحويّ – وظيفة النحوي – الفكر النحوي – المعاني النحوية – النحو والصرف.

The work of grammar in language

Dr. Hassan bin Gharm Al-Amri
Associate Professor in the Department of Language, Grammar and Morphology at Umm Al-Qura University

Abstract:
This This research deals with the nature of the work of grammarians in the Arabic language, and reveals the scientific method followed by advanced grammarians in their study of the language. It shows that their attention was directed to fixed Arabic speech, in general, and to steady and continuous rulings in particular. It also highlights the role of grammarians in serving meaning, and draws attention to the limits of the work of grammarians that separate them from other scholars of other sciences.

Among the most important search results:

1 .Grammar is a mental science based on what is transmitted from language.

2 .The function of grammar science is to establish linguistic laws and derive rulings.

3 .There are four conditions in which the grammarian investigates hearing for its own sake.

4. Grammar is concerned with meaning, but in the way that suits it, and not just a verbal science.

keywords:The work of a grammarian - the function of grammarians - grammatical thought - grammatical meanings - grammar - morpholo

المقدمة

الحمد لله، وصلى الله على نبيّه ومصطفاه، أما بعد:

فقد استفاض في كتب تاريخ النحو ونشأته وبعض تراجم متقدمي النحاة الكلامُ على الغرض الذي من أجله وُضِع علم النحو، وتعددت القصص التي ذُكرت في هذا السياق التاريخي على سبيل كونها الدافعَ للمبادرة للدخول في متطلّبات هذا العلم، ولستُ في حاجة هنا إلى عرض تلك التفاصيل، وتتبع هذه القصص والأخبار؛ فهي من الشَّياع بحيث لا تُجهل، وخلاصة الأمر في هذا أنّ علم النحو نشأ لغاية جليلة جدًّا، إذ كان ذلك بغرض حفظ اللسان العربي من أن يتعرّض لتأثير اللُّسُن الأخرى التي انتقلت من أفواه جمْع ممن دخلوا في دين الله أفواجًا إلى أهل العربية؛ فيصيبَه الاضطرابُ والانحراف، وتفسدَ العربية، فلا يتمكّن من لم يدرك أهلها من التكلّم بها أو فهم ما ورد بها من النصوص.

كما كان تيسير تعلّمِ العربية لغير أهلها هدفًا نبيلًا حاملًا على وضع هذا العلم، واستنباط أحكامه من كلام العرب؛ لأن العربية لسانُ الشريعة الخالدة، والوعاءُ الحامل للرسالة العامّة للبشر جميعًا على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، وهي لغةُ خاتم الرسل ﷺ المبعوثِ للناس كافةً عربِهم وعجمِهم، فكانوا في حاجة إلى تعلّمها لإقامة أمور دينهم، وقراءة كتاب ربهم والعمل به.

وقد اتّخذ النحاةُ منذ بدء العمل في هذا العلم منهجًا علميًّا منضبطًا وأدواتٍ معرفيةً صارمةً في سبيل تحقيق هذا الغرض، والوصول لتلك الغاية، ونيل ذلك الهدف منذ وقت مبكّر جدًّا، حيث كانوا حين لم يكن ثمة صنعةٌ علميةٌ

قبلهم في تاريخ الإسلام، يشهد لانضباط ذلك المنهج وصرامة تلك الأدوات الأثرُ البالغ الذي أحدثه هذا العلمُ إنْ على مستوى حفظ العربية، وتمكين متعلمه من انتحاء سمت كلام العرب، وإن على مستوى حضوره البارز والكثيف في شتى علوم الإسلام، ومؤلفات علمائه على اختلاف معارفهم التي كتبوا فيها.

ولم يزل النحاة على تتابع الأزمنة يكمل اللاحق مسيرة السابق في بناء صرح علم النحو، ويوفّي بعضهم عمل بعض، ويستدرك بعضهم على بعض في سبيل تحقيق الغرض والوصول للغاية، ولم تكد تخرج طريقة النحاة في الجملة وإن تباعدت أزمانهم عن حدود المنهج الذي ساروا عليه منذ بدء هذا العلم، وإن حصل الاختلاف في المسائل الفرعية، والأحكام الجزئية، وبعض الخطوات الإجرائية، لكنّ المنهج العامّ لهذا العلم وطريقةَ تناوله بالبحث والدرس للكلام العربي تكاد تطّرد، ومن أراد نقض هذا المنهج، أو الخروج عليه، أو تجاوز حدوده، أو استبدال غيره به فقد باء عمله بالفشل، نجد ذلك في حقب تاريخية متأخرة حاول فيها بعض من كتب في النحو أن يخرج عن منهج النحاة، ويَسنّ طريقًا مختلفًا في الدرس النحوي فلم يفلح، وبقي عمله وصمة تاريخية دون أن يكون لها أثر على مسيرة النحاة وعملهم، وما وصلوا إليه من نتائج عظيمة في حفظ العربية، وضبط أحكامها، وسنّ قوانينها، وتقريب تعلّمها.

إن قدرًا غير قليلٍ مما يُكتب اليوم من أبحاث علمية ودراسات أكاديمية تنتسِب للنحو خاصّة ولعلوم العربية عامّة قد خرجت عن منهج الدراسة اللغوية عند علماء العربية، المنهجِ الذي تحقّقت به الغاية السامية من هذا العلم، وهذا الخروج إمّا إلى نظرياتٍ لغويةٍ حديثة لا تُنزِل العربية منزلتها اللائقةَ بها، ولا

يعنيها ما اختُصّت به من اختيار الله تعالى لها لتكون لغة كتابه ولسان رسوله ﷺ، بل قد تصادم كثيرًا من متطلّبات هذه اللغة الشريفة وخصائصها، وتتعارض مع معطيات علم النحو وعلوم العربية المعيارية، وإمّا إلى الاشتغال بقضايا نظرية لا أثرَ كلاميًّا لها وإن كانت على منهج علماء العربية في التناول والبحث، لكنها أقربُ للترف العلمي منها إلى المشاركة في تحقيق الهدف، مع ما يصحب ذلك من الظنّ بأن هذا المشتغَل به هو من العلم النافع، وفي الحقّ أنه ضعيف الثمرة قليل الفائدة، وأن الأصل في الدراسة النحوية أن تتّجه إلى العناية بما يُحقّق لمن أراد الكلام بالعربية أن يكون على جادّة العرب في كلامهم، ولمن أراد فهم نصوصها أن يتمكّن من ذلك على وَفق المتقرّر من الأحكام والقواعد.

ولطالما نبّه علماء النحو على كون الخلاف في مسألة فرعية ما خلافًا معنويًّا تنبني عليه ثمرة، أو خلافًا لفظيًّا لا ثمرة له؛ للتفريق بين مستويين علميين في التعاطي مع مسائل هذا العلم، والتأكيد على فضل المسألة ذات الثمرة، التي يترتّب عليها عمل، يقول الشاطبي: ((ولا شكّ أنّ مسائلَ الخلافِ على قسمين: قسم ينبني على الخلاف فيه حكم من الأحكام الكلاميّة، وقسم لا يَنبني عليه إلا أمر اصطلاحيٌّ وتحقيق صناعيٌّ لا غير... لا تنبني عليه فائدةٌ كلاميّة، فالكلامُ في ذلك كلِّه وتسويدُ الأوراق به لا يُجدِي في المقصود من علم النحو مَزيدًا، قال ابنُ الحاجّ فيما علّق على المقرب العصفوريّ: (جملة ما أقوله أنّ كلّ خلافٍ وبحثٍ في هذه الصناعة لا يؤدّي إلى الوقوف على كيفيّة التكلّم فهو فَضْلٌ لا يُحتاج إليه، والاشتغال به بطَالة)، قال: (وقد أُولِع المدرِّسون بذلك، وإن لم يكن نافعًا في تعليم الصغار، فالاشتغالُ به اشتغالٌ بما لا يُغني،

وأشدُّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهمٌّ ضروريٌّ مُوصّل إلى معرفة حقيقة، مكسِبٌ علمًا بكلام العرب)))[1] وإذا كان هذا من منهجهم في التعامل مع الخلاف اللفظي الفرعي الذي هو جزء من البحث النحويّ في الجملة وقد يعود بالنفع على التصوّر الكلّيِّ والأصول المترتب عليها أحكامٌ كلامية في مسائل أخرى، فلأن يكون أبعدَ عما لا أثر له في علم العربية وتحقيق غايته أولى، وهذا المعنى من المعاني التي حقّقت لعلم المتقدّمين سلامةَ المنهج الذي نهجوه، وصحّةَ الطريق الذي سلكوه، وفضل النفع الذي بلغوه.

ومن أصدق الشواهد على صحّة المنهج النحوي العربيّ وقدرته على الوفاء بحقِّ العربية أنه استطاع الإبقاء عليها مع تتابع الأجيال والقرون، فنجد المتكلمين بالعربية اليوم يلتزمون أحكامها التي التزمها أهلها إبّان فصاحتهم، بفضل الله تعالى ثم بما حقّقته قواعد العربية المعياريّة التي وضعها النحاة لتمكين متعلّمها أن يكون عربيّ اللسان رغم تطاول الزمان.

وكانت هذه القواعد المعيارية عِوَضًا حسنًا عن فوات الاكتساب الفطريّ للغة بمعاشرة أهلها، والسماع اللغويّ عنهم، فكان ما فعله النحاة من استقراء اللغة، ثم توصيفهم لها، وتعليلهم لأحكامها، وتجريدهم لقواعدها قائمًا مقام سماعها من أهلها، وأخذها عنهم حين لم يتأتّ ذلك لمن فاته إدراكهم.

هذا، وإن من حفظ حقّ النحاة وتقدير عملهم معرفةَ حقيقة ما قاموا به في دراستهم للعربية، وتناولهم لها بالبحث والتأليف، كما أنّ من حق العلوم على المنتمين إليها مع تعدّدها بيانَ حدودها وطبيعة تناولها لموضوعاتها؛ حتى

---

[1] المقاصد الشافية ٢/٢٠-٢١

لا تَتداخل مناهج العلوم، ولا يُطالب أهل علم بما ليس من شأنهم، وحتى يَعرف كلُّ أهل علم ما يلزمهم من المعرفة.

ومن هنا جاء هذا البحث ليكشف عن شيءٍ من منهج النحاة وجهودهم في دراستهم للكلام العربي، ويُبيْنَ عن طبيعة عملهم، ويردّ شيئًا مما نالهم من بعض من لم يحسن فهم منهجهم وحدود عملهم، فربّما طالبهم بما ليس من شأنهم، وأغضى عن جليل صنيعهم، وغفل عن الهدف المنشود من وضع علم النحو وما يتحقّق به ذلك الهدف من منهج وخطوات.

وقد جعلت هذا البحث في ثلاثة فصول يسبقها مقدمةٌ فيها بيانٌ عنه، ويعقبها خاتمةٌ فيها نتائجه، أما فصوله فعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: في أنّ عمل النحويّ في حقيقته كان متّجهًا إلى البحث في الكلام العربيّ الثابت الذي سُمع من العرب، وحفِظَه الرواة والعلماء عنهم، أو ورد به النصّ اللغويّ المعتبر، لا إلى ما تمليه المقتضيات العقلية والتصورات الذهنية والاحتمالات الممكنة المجرّدة عن السماع اللغويّ.

الفصل الثاني: في أنّ عمل النحويّ كان قد اقتصر من مجموع المسموع اللغوي على المطّرد المقيس الذي تنتظمه علةٌ لغوية تقتضي استمرار حكمه في أمثاله، ولم يكن من همّ النحويّ في الأصل دراسةُ المسموع لذاته، بل لاستنباط الأحكام اللغوية المطّردة؛ لأنّها التي يتحقّق بها اتّباع اللاحق طريقة السابق في مجاري الكلام وتصرّفه.

الفصل الثالث: في أنّ المعنى لم يكن غائبًا عن الدرس النحويّ كما قد يُتوهّم، بل كان حضوره قويًّا من جهات متعددة، فالنحاة عُنوا في عملِهم

النحويّ إلى جانب أحكام الصنعة اللفظية ببعض أنواع المعنى من جهة، وبما يتحقّق به دراسة الأنواع الأخرى من المعنى في العلوم التي عُنيت بها من جهة ثانية، وإن لم تكن بعض تلك المعاني من اهتمام النحو بصفة مباشرة.

وفيما يأتي تفصيل الكلام على هذه القضايا، والله المسؤول أن يبارك في هذا العمل، وأن يغفر ما داخله من الزلل، وأن ينفع به، وصلى الله على نبينا محمّد وآله وصحبه، والحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأول: عمل النحويّ متّجه إلى الكلام العربيّ المسموع

النحو واحد من مجموعة علوم تُعنى بدراسة اللسان العربي، فغايته استقراءُ هذا الكلام، وتتبّعُه، والتنظير له، واستنباط أحكامه، وبناء قواعده، ((وانتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها))[1].

ولتحقيق ذلك كان منهجه قائمًا على استقراء لغة العرب وتتبّعها، واستنباط الأحكام الكلامية منها، وتجريد قواعدها اللغوية وَفق الثابت في اللسان العربي، ومن هنا لم يكن صوابًا في البحث النحوي الاعتمادُ على القياس النظري المجرّد عن كلام العرب، مما يقتضيه النظر العقلي، بافتراض أحكام لغويةٍ، وتراكيبَ نحويةٍ، وصور كلامية لا معتمد لها في كلام العرب، ولا أصل لها في لغتهم، ولم يرد السماع اللغوي بمثلها فيكونَ مستندًا لذلك القياس، ولا حجة في صحة الافتراضات الذهنية المجردة عن الاستعمال اللغوي في بناء الأحكام، وضبط القواعد.

ومع أن النحاة ولا سيما رؤوسهم ومقدَّموهم يصرّحون بـ(أنما النحو قياس يتّبع) وما كان في معنى هذه العبارة إلا أنه لا بد أن يكون ذلك القياس له أصله من السماع، ومستنده الذي يعتمد عليه من الكلام العربي الثابت المنقول عن أهله؛ ليبنى عليه، ويُنطلق منه في تتبع الأحكام واستنباطها، وفي

---

[1] الخصائص ١/٣٤

إجراء القياس لتلك الأحكام في الفروع المتعددة، على حدّ قول الأنباري ((النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول))[1].

فكما أن الفقه إعمال للعقل في النص الشرعي المنقول وفق أصول منضبطة ومقرّرة لاستنباط الحكم الشرعي منه، فكذلك النحو، هو إعمال للعقل وفق أصول كتلك في النص اللغوي لاستنباط الحكم اللغوي منه، فهذا عمل عقليّ أولُ في المنقول يتحقق به معنى من معاني الشبه بين الفقه والنحو.

ثم كما أن الفقه باعتباره عملًا عقليًّا يُعنى بإجراء الأحكام في فروع أخرى غير تلك التي ثبت لها الحكم بالنقل نصًّا أو استنباطًا وذلك عن طريق قياس الفرع الذي لم يرد النص به على الأصل الذي ورد به النص، فيثبت للفرع ما ثبت للأصل من الحكم بهذا العمل العقليّ الفقهيّ، فكذلك النحو، هو إعمال للعقل يكون به إجراءُ أحكام كلامية في فروع من التراكيب والصور اللغوية التي لم ترِدِ النصوص فيها نفسِها، بل وردت في نظائرها التي يجمعها بها جامع العلة المقتضية للحكم، فهذا عمل عقليّ ثانٍ بين الفقه والنحو.

وكما أن الفقه حين يقوم بهذا العمل العقليّ فيستنبط حكمًا ويجريه في الأصل الذي ورد فيه من جهة، ثم يجريه في فروع مشاركة لذلك الأصل في العلة الجامعة من جهة أخرى = لا يصح أن يكون عمله هذا مجرَّدًا عن الدليل النقلي بل هو صادر عنه، معتمد عليه في بناء الحكم أولًا، ثم في اعتباره الأصل الذي ورد النص فيه، ونقلِ حكمه إلى غيره بجامع العلة عن طريق القياس، فكذلك

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٧٦

النحو، لا بد له في ذلك كلِّه من اعتماده على نص منقول يتمّ له به ما يكون من عمل عقلي يَستنبط به الحكم، ثم يُجريه في أمثاله.

ولهذا كان من أركان القياس؛ لإجراء الحكم في المقيس وهو الفرع، وجود المقيس عليه، وهو الأصل الذي جرى الحكم فيه أولًا، والمقيس عليه هو الذي ورد به النص المنقول، فإذا لم يوجد النص المقرِّر للأصل المقيس عليه يكون قد سقط أحد أركان القياس فلم يصحّ حينئذٍ.

ومع وضوح هذا المعنى وجلائه إلا أنه يجري في تطبيقات بعض العلماء خلافُ ذلك، بأن يقرر حكمًا بحجة قياس نظريٍّ لا أصل له في السماع، بل بكونه مقبولًا في النظر، ومتصوّرًا في العقل، وهذا ما يرفضه عدد من المحقّقين من أهل العلم كما سيأتي في عرض الأمثلة قريبًا.

وبناء على ما تقرّر آنفًا فإنّه لا يتمّ للنحوي أن يقوم بهذه العملية العقلية التي هي صلب عمله وهي القياس ولوازمه إلا عبر النص اللغوي، والسماع الثابت، ولا يكون ذلك بمجرد التصورات الذهنية، والاحتمالات العقلية، والصور المجردة.

ومن هنا كان هذا المعنى أصلًا من أصول عمل النحوي يعتمد عليه بعض العلماء في رفض أقوال نحوية اعتمدت على الإمكان العقلي والقبول النظري في إثبات حكم لغوي دون نقل يُرجع إليه، أو مستند يُعوَّل عليه من النصوص اللغوية الثابتة، فنجد من النحاة مَن يضعّف قولًا من الأقوال أو يخطّئه، ويصرّح بأن منزع ذلك الضعف أو الخطأ إلى كون قائله قد اعتمد فيه على قياس نظريٍّ لا أصل له من السماع اللغوي، بل لا يقف عند رفض هذا

القول، وإنما يتعدّاه إلى التنكيت على صاحبه، والتعريض بطريقته في إثبات ذلك الحكم بالاعتماد على ما لا حجة فيه، وما لا يصحّ الاعتماد عليه، وإن كان ظاهره كونه من قبيل القياس.

فمن ذلك تعويل ابن ولاد على هذا المعنى في ردّه مذهب المبرد حين أجاز قياسًا الجمعَ بين إظهار الفعل وزيادة (ما) التي دخلت عوضًا عنه في نحو (أمّا أنت منطلقًا انطلقت)، بأن يقال: (أمّا كنت منطلقًا انطلقت)، مخالفًا بذلك مذهب سيبويه الذي لا يجيز الجمع بينهما، بل يوجب عدم إظهار الفعل عند ذكر (ما)؛ متّبعًا في ذلك المسموع عن العرب، فكان في ردّ ابن ولاد تعريضٌ بطريقة المبرد في إثباته ذلك الحكم واستدلاله له، وأن ما اعتمد عليه هو من قبيل القياس النظري المبنيّ على الرأي المجرّد عن السماع المنقول، وبناء عليه فلا حجة في ذلك القياس؛ لأنه إنما يكون حجة إذا كان مبنيًّا على سماع، أما مجرد القبول العقلي والإساغة النظرية فإن ذلك لا يعسر على أيٍّ أحد أن يدّعيه، ويجعله في مقابل النص السماعي الثابت، لكنّه في حاقِّ الأمر لا يغني شيئًا في قبول القول، وإثبات الحكم، يقول ابن ولاد: ((...فأمّا أن يأتي برأيه وقياسه فهذا لا يبعد على أحد أن يأتي بمثله طاعنًا بذلك على أمثال العرب، وشواذّ كلامها، وما ليس بشاذّ أيضًا... فهذه الأشياء جرت في كلامهم مَجرى الأمثال، ولم يحملوها على القياس، وإنما سبيل الرادّ لها أن يأتي من كلام العرب بما يدلّ على أنها قد حملتها على القياس في معنى الكلام من شعر أو مثل، وإن

كان إنما ردّ ذلك من جهة أنه منساغ له في القول والقياس، فالباب كله منساغ فيه ذلك...))[1].

ويؤكد الفارسي على هذا المعنى، من جهة أن القياس لا معوَّلَ عليه ما لم يكن له سماع يسنده، ونقْل من كلام العرب يعضده، يقول: ((فأما ما ذكره أبو العباس في (الردّ) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أنْ) هذه ممتنعًا، وأنه جائز عنده في القياس فكالمغالطة، ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياءُ كثيرةٌ لا يجيء به الاستعمال، فإذا لم يستعمل له ترك، وإن أجازه القياس... وكذلك إظهار الفعل في هذا الموضع لا يجوز؛ لشذوذه عن الاستعمال، وإن أجازه القياس))[2].

والملاحظ في موقف ابن ولّاد والفارسيّ كليهما في ردِّهما على المبرد هنا عدمُ اقتصارهما على تضعيف قوله في المسألة، وترجيح خلافه، بل تعدّيا ذلك إلى إنكار طريقته في الاحتجاج لرأيه، ورفض منهج الاستدلال الذي اعتمد عليه في المسألة، وأن ذلك كالمغالطة التي لا يصعب على أحد أن يأتي بمثلها!

وهذا واضح في بيان أن النحويَّ لا يبحث في الإمكانات الذهنية، والأقيسة العقلية المجردة ما لم يكن لها أصلها في المسموع من الكلام العربيّ الفصيح، وأن عمل النحوي إنما يكون فيما تكلمت به العرب وما هو مبني عليه، مستندٌ إليه.

---

[1] الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص١٠٠

[2] المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٣٠٥-٣٠٦

بل إن هذا المعنى –وهو كون مردّ ما يبحث فيه النحوي ويقرِّره من أحكام العربية ويحتجّ به في إثبات تلك الأحكام هو ما وردَ به كلام العرب السماعي ومقتضياته العقلية القياسية المعتمدة عليه فلا يكفي صحة ذلك في النظر دون معتمَد من السماع– يزداد عمقًا وإيغالًا في مواقف عدد من النحويين وتصريحاتهم، إذ لا يكفي عندهم في قبول عمل النحوي وما يقرّره من الأحكام، ويذهبه من مذاهب أن يتجنّب القياس النظري الذي لا مستند له من المنقول، بل تجاوزوا ذلك إلى منع إجراء القياس فيما ورد بأمثاله النص اللغوي إذا كان قد ظهر من طريقة العرب ومقصدهم رفضُ إجراء القياس في ذلك النظير.

فحين خالف المبردُ سيبويهِ في نحو (سقيًا ورعيًا) من المصادر التي لا تكون إلا منصوبة؛ بذهابه إلى جواز رفعها محتجًّا لذلك بالقياس على المسموع من المصادر التي تأتي مبتدآتٍ من نحو (الحمد لله)، ومع أن هذا القياس الذي احتج به المبرد ليس قياسًا نظريًّا مجردًا عن السماع، وقد أقرّ ابن ولاد بذلك من حيث كونه قياسًا على مسموع، إلا أنه ذكر معنى لطيفًا يكون به فرق بين النظيرين فلا يصح القياس حينئذٍ مع ذلك الفارق، وكان ردُّ ابن ولاد على المبرد مقتضيًا أن ما ظهر فيه قصد العرب إلى منع قياسه على أمثاله مما ورد به السماع فإنه يلزم اتّباعُهم فيما قصدوا، كما يلزم اتّباعُهم فيما قالوا، يقول ابن ولادٍ معلّقًا على احتجاج المبرّد بالقياس: ((أما قوله: (لا فصل بينهما في القياس) فلعمري إن الأمر كذلك، إلا أن العرب لم تتكلّم بهذين الحرفين مع الألف واللام، وكان سبيله في الردّ عليه أن يأتي بشاهد من كلام العرب يدل على خلاف قوله؛ لأن سيبويه لم يمنع الألف واللام في هذين الحرفين من طريق القياس، وإنما

منعهما كما منع أن يقال: (وَدَع) في الماضي من (يدع)، وذلك أسوغ في القياس، وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما ينساغ في القياس فقط، دون ما تتكلّم به العرب، ولكنهم يمتنعون من التكلّم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلّمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه، كقولهم: (لم أُبَلْ) ويُتّبَعون في الحالين؛ لأن القصد اتّباعهم، وسلوك سبيلهم في كلامهم))[1]، وقوله (ولكنهم يمتنعون...) إلا آخر النص عبارة تأصيلية بديعة في تقرير معنى اتّباع طريقة العرب ومقاصدهم وكلامهم، والامتناع مما امتنعوا عنه وإن كانت داعية القياس إليه قائمة.

ويشهد لقوة هذا التأصيل، وصحة هذا التفريق في القياس أن المبرد نفسه في كتابه المقتضب كاد يصرّح بالفرق الذي نفاه في مسائل الغلط والذي نقله عنه ابن ولاد في النص السابق، وفرّق في الحكم بين الأمرين بما يكاد يتفق فيه مع ابن ولاد فيما قرّره، يقول المبرد: ((...فإن كان مصدرًا صحيحًا يجري على فعله فالوجه النصب وذلك قولك: (تبًّا لزيد)... وكذلك (سقيًا، ورعيًا)، والرفع يجوز على بعد؛ لأنك تبتدئ بنكرة، وتجعل ما بعدها خبرها... فإن كانت هذه المصادرُ معارفَ فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يختار الرفع؛ لأنه كالمعرفة، وحقُّ المعرفة الابتداء، وذلك قولك: (الحمد لله رب العالمين)... والنصب يجوز، وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها؛ فإن كان

[1] الانتصار ص١٠١-١٠٢، وينظر الكتاب ٣٣٠/١

الموضعُ بعدها أمرًا أو دعاءً لم يكن إلا نصبًا، وإن كان لما قد استقرّ لم يكن إلا رفعًا، وإن كان يقع لهما جميعًا كان النصب والرفع))[1].

فالمبرد في هذا النصّ يؤكد على تأثير تعريف المصادر وتنكيرها على حكم الابتداء بها وعدمه، وما يقتضيه ذلك من الرفع أو النصب، وهو المنزع نفسه الذي صرّح به ابن ولاد في التفريق بين ما كان حكمه الرفع وما كان حكمه النصب من تلك المصادر، كما أن في قول المبرد هنا (والرفع يجوز على بعد) في نحو (رعيًا وسقيًا) ما يقرر الفرق الذي نفاه فيما نقله عنه ابن ولاد بقوله (لا فصل بينهما في القياس)، إذ لو لم يكن بينهما فصل في القياس ما كان جواز الرفع بعيدًا كما لم يكن بعيدًا فيما قيس عليه وهو (الحمد لله).

وهذا الرضي عند كلامه على حكم تصغير (اللاتي واللائي) يعرّض بطريقة الأخفش في اعتماده على القياس المجرد عن السماع، وذلك أن كلام الرضي هنا لم يقتصر على رأي الأخفش في المسألة نفسها، بل يشير إلى المنهج بعامة، يقول: ((وقد صغّرهما الأخفش على لفظهما قياسًا لا سماعًا، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع))[2].

ونبّه في موضع آخر على مثل هذا حين حكى عن الأخفش أيضًا اعتمادَه على القياس المجرّد في إجازته كسرَ ما ثبت فتحه في السماع: ((وأجاز

---

[1] المقتضب ٣/٢٢١-٢٢٢

[2] شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٢٨٨

الأخفش الكسر... قياسًا لا سماعًا، كما هو عادته في التجرّد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع))[1].

وقد تتابعت نصوص النحاة في تقرير هذا الأصل، وأن القياس لا اعتبار له إلا بما يسنده من السماع اللغويّ، ويعضّده من كلام العرب، ويعدّون تجويز ما لم يجر به كلام العرب خروجًا عن كلامها، وإحداثًا في اللغة، يقول السيرافي: ((وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدَلٍ جعلوه مكانه، فيكون خارجًا عن كلامها))[2].

ويؤكد الشاطبي على أن مبنى كلام النحاة وعملَهم على استقرائهم كلام العرب، واعتمادهم عليه في بناء القواعد وإجراء الأحكام لا على القياس النظريّ المجرّد من السماع اللغوي، من ذلك قوله: ((...ولذلك لا تجد مسائلهم التي يحتجّون بها على القاعدة إلّا على مقتضى ما استقرؤوا من كلامهم لا على أمرٍ مقيس عُدِم فيه السماع، فالقاعدة مبنيّة على التفسير بعد السماع، كما قال سيبويه: ((قف حيث وقفوا ثمّ فسّر))[3]، وأما إذا لم يكن في المسألة سماع فلا يقول بالقاعدة مطلقًا أحدٌ من المحققين، وإن رأيت أحدًا منهم يُعْملُها في موضع فذلك اتبّاعٌ للسماع عنده لا إجراءٌ لمجرد القياس))[4].

ونلحظ في كلام الشاطبي هذا معنًى لطيفًا فيما نحن فيه، وهو أنه يستدل بعمل النحاة المحققين في إثباتهم قاعدة من قواعد اللغة، أو حكمًا من

---

(1) السابق ٢/٢٣٦-٢٣٧

(2) شرح كتاب سيبويه ٣/١٤٨

(3) الكتاب ١/٢٦٦

(4) المقاصد الشافية ٣/٥٩

أحكامها على ثبوت ذلك في السماع، وإن لم يظهر لنا ذلك المسموع بعينه؛ اعتمادًا على أن من شأنهم وأساس عملهم ألا يتجاوزوا طريقة العرب وكلامها إلى ما ليس منه، فيُثبتوا ما لم يَثبت عندهم من أحكام لغتهم، وإنما ينبغي أن يُحمل كلام أولئك المحقّقين الذين عُرف عنهم اتّباعهم لكلام العرب، ووقوفهم عند مقاصده، وعنايتهم به، في إثباتهم شيئًا من أحكام العربية أو نفيهم له على أنهم ما قالوه إلا بأثر من استقرائهم كلام العرب، وإن لم نقف على ما وقفوا عليه، أو لم نسمع ما سمعوا.

ويكاد الشاطبي يصرّح بهذا المعنى اللطيف في موضع آخر، حيث يقول عن إمام العربية: ((...وبيان ذلك أن سيبويه تكلم في أبواب (الترخيم) على وجه القياس، وأنت تعلم شدة متابعته للسماع في وضع القياسات، فلابد أن يكون منْعُه لترخيم ذي الإسناد مستنِدًا إلى كلام العرب، وأن أكثر العرب على منعه))[1]، فهو إنما تقبّل قول سيبويه مع أنه قياس مجرّد عن السماع في الظاهر بما استقرّ لديه من أنه متّبع للسماع معنيٌّ به، وأن الظنّ به أنّه لم يقل ما قال إلا بمستندٍ من كلام العرب، وإن لم يظهر له ذلك السماع؛ لأن ذلك أمر قد فُرغ منه.

وإذا كان النحاة يصرّحون في مواضع عدة بمنع القياس على ما ثبت به السماع مما لم يظهر فيه قصد العرب أن ينقاس، ولا أن يطّرد في كلامها، بل يقصرونه على ما سمع، ويحفظ فلا يقاس عليه، فلأن يُرفض الحكم المبنيّ على القياس المجرد من السماع آكدُ وأولى.

---

[1] المقاصد الشافية ٥/٤٤٢

ومما يتأكد به كون عمل النحويّ حقُّه أن يكون نابعًا من اللغة نفسها، متّجهًا إلى استنباط أحكام المسموع الثابت منها، لا بالاعتماد على القياس النظري، والإمكان العقلي المجرّد من الدليل السماعي أن كثيرًا من النحاة – ولا سيما متقدموهم– لم يقرّوا العمل بما يعرف بـ(باب التمارين) في الصرف؛ لاستلزامه صوغ أبنية لا نظير لها في كلام العرب، مع علمهم بأنّ ((الغرض منه رياضة النفس، وامتحان فهم الطالب، وتقوية مُنّته على القياس))[1]، فميدانه التدريب على الملكة اللغوية، واختبار القدرة التحليلية الصرفية، وليس الغرض منه إدخالَ ما ليس من اللغة فيها، ولا سنَّ أحكام لغوية وقوانين نحوية يُحمل المتكلمون بالعربية على الالتزام بها.

فمع علمهم بذلك إلا أن في مواقفهم ونصوصهم رفضًا له، ومطالبةً بتجنّبه، وأن يتّجه عمل النحوي إلى الثابت من اللغة نفسها، لاستنباط أحكامها منه؛ لئلا يُتوهم من معالجة هذه التمارين والاشتغال بها إدخالُ ما ليس من اللغة فيها، أما مع الإقرار بأن الاشتغال بها هو لمجرد التدريب والتمرس به لإتقان الصنعة، وتقوية المُنّة وقصر تعاطي ذلك على مقام التمرين والاختبار فمن النحاة من تقبّل ذلك؛ لأمن اختلاط ما ليس من العربية بها، ومنهم من أنكره، ولم يتقبل أن يتشاغل النحويّ بما ليس من عمله؛ لأن في ما يعنيه شغلًا عن ذلك.

يصوّر الاتجاهَ الأول قولُ ابن جني: ((التمثيل للارتياض في الصنعة غير مكروه ولا محظور، وإنما المحظور من ذلك أن تبني مثالًا تريد استعماله في نثر أو

---

[1] شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٥٠٣-٥٠٤

نظم، فحينئذٍ لا يجوز أن يكون ذلك المثال إلا مقيسًا على أحد أمثلتهم المطّردةِ المشهورة))[1].

ويصوّر الاتجاهَ الثاني قولُ الجرمي فيما حكاه عنه السيرافي وعقّب عليه بما يبيّن وظيفة النحوي على الحقيقة وما ينبغي له من توجيه جهده لعمله دون التشاغل بما ليس من عمله: ((لا نبني من الكلام شيئًا لم تبنه العرب، وذلك أنّا متى بنينا من (ضَرَب) (فَعِل) مثل (كَبِد)، أو (فَعْلَل) مثل (جَعْفر) فقلنا (ضَرِب) أو (ضَرْبَب) كنا قد أتينا بما لا معنى له، ولا تتحصل به فائدة، وما لا معنى له ساقط لا وجه للتشاغل به، فسقط كثير من تعب التصريف على قول أبي عمر الجرمي))[2].

وعلى الاتجاه الأوّل كان منهج أبي الحسن الأخفش، فإنه ((كان يبني جميع ما يسأل عنه، ويقول: مسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عنها صواب، قال: فإن أبى صاحبك فقل له: فلو جاء، كيف كان ينبغي أن يكون؟ فإنه لا يجد بدًّا من الرجوع إليك))[3]، فهو لا يمانع من بناء ما لا يدخل في أبنية كلام العرب ما دام القصد التدريبَ والتمرين، لا الإحداث في اللغة، بحجة ((أن القائل لو قال: ابنوا لي مثل (جالينوس) من (ضرب) فهو لم يسألنا أن نجعل هذا البناء من كلام العرب، أو يُلحَقَ به، وإنما سألنا أن نكرر من حروف (ضرب)، ونجعل فيه من الزوائد ما يصيّره على مثال (جالينوس)، فجاز أن

---

[1] المنصف ٢١٥/١

[2] شرح كتاب سيبويه ١٣٤/٥

[3] المنصف ١٧٦/١

نفعل ذلك وإن لم يُستعمل في الأبنية كلها؛ لقياس استعمال العرب فيها استعملت فيه))[1].

ويرى أن ذلك ليس من تشاغل النحوي بما ليس من عمله، وإنما ((كما يتشاغل بالتعليل والتوجيه فيما اعتلّ من كلامهم وما لم يعتلّ، على أن القصد من ذلك تثبيت القوانين وتأكيد تعليمها، كذلك في هذا أيضًا تثبيت القوانين الثابتة من كلامهم وتأكيده))[2].

وعلى الاتجاه الثاني أكثر النحاة، وهو ما قرّره الخليلُ وسيبويهِ، وأكّده المازنيُّ، وارتضاه الفارسيُّ وابن جنيْ، يقول المازني بعد أن حكى مذهب الأخفش وإجازته لهذا الباب: ((وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ وهذا هو القياس))[3].

ويعلّق ابن جني على كلام المازني هذا بقوله: ((قال أبو الفتح: القول في هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو علي: ويلزم أبا الحسن أن يبني مثل (فِعُل) من (ضَرَبَ: ضِرُب)، قال: وهذا أفحش من بنائه مثل كابُل؛ لأنه أجاز بناء الأعجميات فيلزمه هذا أيضًا، قال: والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب؛ لأن في بنائك إياه إدخالًا له في كلام العرب))[4].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٣٤/٥

(٢) المقاصد الشافية ١٧٢/٩

(٣) المنصف ١٨٠/١

(٤) المنصف ١٨٠/١

ويُلمح ابن السراج إلى أن إجراء باب التمارين بتوليد أبنية ليست على مقتضى أبنية كلام العرب هو مما يأباه حذّاق التصريف، ولا يُجرون منه إلا ما وافق ما نطقت به العرب، وينصّ على الامتناع من بناء ما يخرج عن الأمثلة الثابتة في السماع اللغوي[1].

ويؤكد ابن يعيش على أن الامتناع من بناء الأمثلة التي ليست من كلام العرب هو المتعيّن، وأن ذلك مذهبُ كبار النحويين إلا ما حُكي عن الأخفش، يقول: ((واعلم أن الأصل المحذوّ لا بد أن يكون من كلام العرب؛ لتبني على ما بنتِ العرب، وتقيس على أصل ثابت، هذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك، ويبني على أيّ مثال سألته، وإن لم يكن من كلام العرب... والصحيح الأول؛ لأنه إذا لم يجز القياس على (جَهْوَر وقَسْوَر وبَيْطَر) مع استعمال العرب له؛ لقلته، فألّا يقاس على ما لم يرد به سماع، ولا استعمل له مثال كان أولى بالامتناع))[2].

وعلى أية حال فإن كلا الاتّجاهين على اختلاف منزعهما يجتمعان في أنّ عمل النحوي ينبغي أن يتّجه إلى اللغة نفسها، وألا يَلزم على مرانه بها إقرارُ ما ليس من اللغة، وإدخاله فيها، فمن أجاز باب التمارين قصد إلى أن اشتغال النحوي به يقوّي الملكة اللغوية عنده، ويمكّنه من أن يحسن التعاطي مع اللغة، والتأتّي لها، وأن يكون أقدر على النفوذ إلى مقاصدها، واستنباط أحكامها، ومن منعه قصد إلى الحفاظ على مادّتها، والتحوّطَ لها أن يداخلها ما ليس

---

[1] ينظر الأصول في النحو ٣/٣٦٢-٣٦٣

[2] شرح الملوكي في التصريف ص٥٠٥

منها، مع اتفاقهم جميعًا على أن ذلك ليس من كلام العرب، ولا مما يصحّ إدخاله فيه، ولا إلحاقه به.

وقد نقل الشاطبي عن ابن الضائع تعليقًا صريحًا في هذا المعنى حول النقاش الدائر بين النحاة في هذا الباب، يقول: ((قال ابن الضائع: (وجميع هذه المذاهب صحيح)، قال: (وعندي أنه لا خلاف بينهم، وإنما هي مذاهب في زيادة التعليم)، يريد: لا أنها مذاهب في الإلحاق بكلام العرب ما لا يوجد فيه، وذكر أن وضْعَ مثل هذا وضع لغة لم تكلّم بها العرب))[1]، أي إنّه لا أحد من النحاة يقرّ هذا أو يقبله، فاستقام أنهم معنيّون جميعًا بالثابت من كلام العرب، والعمل من أجله.

ومن أحسن شيء في تقرير ما تقدّم، والتأصيل لاعتماد القياس النحوي الصحيح المحتج به على السماع اللغوي، وألا يكون مجرّدًا عنه، وأنْ ليس للنحويّ إلا ما تحقّق في قياسه هذا المعنى قولُ أبي علي الفارسي، وهو الخبير في باب القياس النحوي، فقد عُني به، وسبر غوره حتى عُرف به: ((وهذه العلل إنما تُستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال؛ ليوصل إلى النطق بالشيء على حسب ما نطق به أهل اللغة، فإذا أدّى إلى خلافه وجب أن يشذّ ويطرح، فحكم السماع في الشيء أن يتقدّم القياسَ، فإذا لم يتقدّمه فلا موضع للقياس؛ لأنه حينئذٍ غير موصل إلى المراد، ولا مؤدٍّ إلى الغرض المطلوب، ألا ترى أن الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلّم غير العربي

---

[1] المقاصد الشافية ٩/١٧٢-١٧٣

الفصيح بلزومه إياه، فإذا أدّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدًا، وخلافَ ما قُصِد به له... فعلى هذا وضع هذه القياسات))[1].

وبهذا يتبين مدى أثر السماع على إجراء القياس واعتباره، فلم يكن مجرّدُ عمل النحوي بمقتضى الجواز العقليّ والإمكان الذهنيّ مع عدم مستنده من السماع كافيًا في تقرير حكم لغويّ أو نفيه، بل وإن وجد السماع من حيث الأصل فإن ذلك لا يكفي حتى يكون بين الفرع المقيس والأصل المقيس عليه اشتراكٌ في العلة المقتضية للحكم، ولو وجد فرق مؤثر بينهما لكان مانعًا من إجراء حكم الأصل في الفرع، بصرف النظر عن قوة المقتضى العقلي، فلا بد إذًا أن يكون عمل النحويّ مضبوطًا بهذا الضابط، مراعيًا هذا الأصل؛ لئلا يخرج عمله عن البحث في اللغة إلى البحث في المتصوَّرات العقلية، على حدّ قول سيبويه: ((فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر))[2].

يقول الشاطبي في هذا المعنى مقتبسًا كلام سيبويهِ هذا: ((فإن القياس عند أهل اللسان تابعٌ غير متبوع، أي تابعٌ للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعًا للقياس، فلا يكون القياس حاكمًا على السماع، ولذلك قال الإمام: "قف حيث وقفوا ثم فسر" فأخذ الناس هذا منه أصلًا يرجعون إليه))[3].

---

(١) البغداديات ص٣٠٦

(٢) الكتاب ٢٦٦/١

(٣) المقاصد الشافية ٤٠١/٣

فعمل النحوي إذًا متّجه إلى الكلام العربيّ، لتفسيره وتعليله، واستنباط أحكامه، والوقوف عند حدوده، وليس من عمله أن يتحكّم في اللغة، ولا أن يثبت فيها من الأحكام ما لا يشهد له كلام العرب نفسه، ولا أن يقرّر لها من القواعد ما لم يجر به كلامهم، ولم تسِر عليه طريقتهم.

وما أصوب توصيف شيخِ النحاة الخليلِ بن أحمد رحمه الله لحقيقة عمل النحوي في اللغة من هذا الوجه، وجه استنباط الأحكام من اللغة الثابتة، والتعليل لكلام العرب المحفوظ عنهم، حين شبّه نفسه وعمله بوصفه نحويًا ذاك التشبيه الرائق، في نصه الفائق، فقال: ((...فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))[1].

فكما أن الرجل الحكيم الذي قاس الخليلُ نفسَه عليه وهو يقوم بعمله النحوي حين يعلّل حكمة الباني لتلك الدار المحكمة لم يشارك في البناء أصلًا، ولم يزد في الدار شيئًا ولم ينقصه، ولم يغيّره عن مكانه أو يبدّله، وإنما وقف بعقله

---

[1] نقلًا عن الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٦

على ما استقرّ أمام عينه في تلك الدار، وأخذ يتطلب التفسير له دون أن يحدث تغييرًا من عنده فكذلك يكون عمل النحوي فيما يباشر من اللغة، لا يبتدع فيها أحكامًا لم يجرِ بها كلام العرب، ولا يتصرف فيها بما لم يثبت عنهم، ولا يُدخل فيها ما ليس منها، وإنما يفسّر الثابت، ويعلل الموجود.

وإذا كان من عمل العقل النحويّ التأملُ في بديع اللغة التي جرت بها ألسنة العرب، وجاءت بها النصوص اللغوية العالية، والتعليلُ لها، واستنباطُ الأحكام منها، فليس من عمله الخروجُ عن هذا القدر إلى إحداث أحكام لا مستند لها في ذلك السماع، ولا الجريُ وراء النظر العقليِّ المجرد من تلك النصوص، ولا الاعتماد على القياس النظري في سنّ القوانين اللغوية والقواعد النحوية.

وإذا كان الخليلُ وسيبويهِ والفارسيُّ وابن جنيْ وأضرابُهم من كبار علماء النحو، وأساتيذ القياس فيه، قد قرّروا هذه المعانيَ وكرّروها، ونظّروا لها وأصّلوها فما الخروج عنها في البحث النحويّ إلا خروج البحث النحوي عن عمله، واشتغالُه بما ليس منه، وبقدر ذلك يكون النقصُ فيما هو من شأنه، والتقصيرُ فيما يعنيه، والإخلالُ بما هو من واجبه.

الفصل الثاني: النحويُّ معنيٌّ بالكلام المقيس دون مطلق المسموع

قد يتراءى للناظر أولَ وهلة أن عنوان هذا الفصل ربّما يكون مناقضًا لسابقه، من جهة أن الفصل الأول كان الكلام فيه على توجّه النحوي إلى الكلام المسموع الثابت عن العرب وعنايته به دون الاعتبار بالقياس النظري المجرد عن السماع، وهذا الفصل ظاهره عناية النحوي بالقياس ومقتضياته، لا الاشتغال بالسماع في ذاته، وفيما يأتي بيان ألا تناقض بين الفصلين، بل إن الأول كالمقدمة للثاني.

فإن الفصل الأول يراد منه بيان كون مادة عمل النحوي هي الكلام المنقول من لغة العرب، وهذا الفصل يراد منه أن عنايته بنوع خاص من ذلك الكلام المنقول عن العرب، وهو الكلام المطّرد حكمه، بحيث يجري على طريقة مستمرة في الكلام العربي، فلا يختلف حكم ذلك الكلام في غالب ما نطقه العربي المعتبر كلامه في النظر النحويّ.

وفي تعريف النحو بأنه ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[1] ما يكشف عن طبيعة علم النحو وحقيقته، وأنّ وجهته من بين علوم العربية ليست إلى كلام العرب في ذاته، وإنما إلى استنباط المقاييس منه، وتقرير الأحكام المطّردة، فعنايته إذًا بالكلام العربي الثابت، لا بالاحتمالات العقلية، ثم تكون غايته من الكلام العربي الثابت هي الإحكام المقيسة، والقواعد المتلقّبة، والقوانين المطّردة، لا الوقوف عند ألفاظ بعينها، ولا تراكيب في ذاتها، ولا جملٍ محفوظة.

---

[1] التكملة للفارسي ص٣، ولمع الأدلة للأنباري ص٩٥

وهذا التعريف للنحو، والفهم لطبيعته على هذه الصورة هو المتّسق مع نصوص النحاة، وطريقتهم في تقرير أحكامه، وإثبات قواعده، ولذا يروى عن الكسائي قوله: ((إنما النحو قياس يتّبع))[1]، ويقول الأنباري: ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق؛ لأنّ النحوَ كلَّه قياس))[2]، فقصْر الكسائي النحوَ على كونه قياسًا متّبعًا، وتعميم الأنباري حكم القياس في النحو وأنه كلَّه من قبيله، فيهما إيذان بأن النحو غير معنيّ بالسماع في ذاته، ما لم يكن سماعًا مقيسًا ينتج عنه حكم مطرد، وأن عناية النحويّ متّجهة إلى هذا العمل العقلي، وهو القياس واستنباط المقاييس من الكلام العربي.

ومعرفة هذا الأصل – وهو كون مَهمّة النحوي في اللغة هي الاشتغالَ بالقياس، والنفوذَ من ذلك إلى ما يتطلّبه من بناء أحكام الكلام، دون الاشتغال بالسماع في ذاته– تساعد على ضبط منهجية النظر النحويّ، وتعين على فهم منازع النحاة في تقريراتهم النحوية، فمن ذلك أنه حين يَصدر عن النحاة حكم مطلق محتمِل لأن يكون حكمًا قياسيًا مطّردًا وأن يكون حكمًا سماعيًا موقوفًا على المسموع فإن المعتبر حمله على كونه قياسيًا، ولا يحمل على السماعي إلا بقيد يفيد ذلك، أو بدليل يدلّ عليه، أو قرينة تقتضي عدم إرادة الحكم القياسي؛ لأنه حينئذٍ خروج عن أصل عمل النحويّ، فلا يخرج إلا بدليل، والعمل بالأصل هنا يقتضي إجراء الحكم وقياسه؛ لأن هذا هو ميدان عمل النحويّ.

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢٦٧/٢

[2] لمع الأدلة ص٩٥

وهذا التأصيل هو ما اعتمد عليه الشاطبي في توجيهه كلام ابنِ مالك في مسألة حذف المضاف وإنابة المضاف إليه مُنابه، وهي مسألة خلافية بين النحويين، منهم من ذهب إلى أن تلك الإنابة قياسية، ومنهم من ذهب إلى أنها سماعية فلا تنقاس، وابن مالك لم يقيّد مذهبه فيها بشيء من هذين الاحتمالين، فحمله الشاطبي على أن هذا الحكم مقيس عنده، وأنه من الفريق الأول القائل بالقياس، وإن لم يقيّد مذهبه بذلك، معتمدًا في هذا على ((أنّ علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، فإذا أُطلق القول فيه فهو محمول على أصله الذي بُنِيَ عليه، وأما السماع فإنما يَتكلم فيه النحوي بالانجرار، وعلى جهة ألّا يقاس، فلذلك هنا لما لم يقيّد كلامه حُمل على ما هو الأصل في علم النحو، من تقرير القياس، وإذ ذاك يتبيّن أن الناظم هنا آخذٌ بمذهب من قال بالقياس في حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه))[1].

وهذا التفريع للمذهب النحوي على هذا الأصل النظريّ الكليّ في طريقة النظر في علم النحو تفريع لطيف، وشاهد دقيق على أهمية ضبط حدود العلوم؛ ليُحاكَم أهل كل علم إلى أصوله، وضوابطه المنهجية، ولتخرّج فروعه على أصوله تخريجًا صحيحًا، وليُنفى عنه ما ليس منه، فإن دخول من لا يحسن العلم فيه، وكلامَه على مسائله مضرٌّ به غير نافع؛ لأنه قد يتكلم في مسألة فرعية دون مراعاة أصولها العلمية أو المنهجية التي تقتضيها طبيعة العلم الذي تنتمي إليه، و((لو سكت من لا يدري قلّ الخلاف))[2]، وفي فعل الشاطبي

---

[1] المقاصد الشافية ١٤٩/٤

[2] جامع المسائل لابن تيمية – المجموعة السابعة تحقيق د. علي العمران ص ٣٨٩

هذا، وتخريجِه مذهبَ ابن مالك في المسألة على كون الأصل في عمل النحوي هو الاشتغالَ بالمقيس دون المسموع دليلٌ على خطورة تحرير هذا الجانب من عمل النحوي، وقوة هذا المأخذ، حيث تبنى عليه المذاهب وتخرّج عليه الأقوال، كما لو كان مذهبًا للعالم.

وفي نص الشاطبي السابق إشارةٌ إلى بعض الأحوال التي يتكلم فيها النحوي على السماع اللغوي، ويشتغل به، وإن كان ميدانه في الأصل هو القياسَ، واستنباطَه من السماع، لا الكلامَ على السماع في ذاته، وقد تتبّعت تلك الأحوالَ التي يتوجّه فيها كلام النحوي إلى المسموع في ذاته، وحصرتها فوجدتها في الجملة تعود إلى أربع أحوال غالبًا:

الأولى: أن يتكلم النحويُّ على المسموع على سبيل التّبع، لا على سبيل الاستقلال، فهو لا يقصد إلى الحديث عن المسموع من كلام العرب ابتداءً، وإنما يتعرّض له تبعًا لكلامه على وجه القياس فيما ينقاس، ويظهر ذلك كثيرًا في كلام النحويين على ما شذَّ من اللغة أو كان من قبيل الضرورات الشعرية، فإن كلامهم عن هذا المستوى من اللغة كلام في المسموع، لكنّه متفرّع عن كلامهم في أحكام القياس، فيأتي حديثهم عنه عَرَضًا، ويحقّقون بذلك غَرَضًا، فيكون كالتنبيه على ما لم يطّرد لتأكيد حال المطّرد، واستمراره، والإشارة إلى ما شذّ عن القاعدة لتقرير شأن القاعدة، وثباتها، فإن الشذوذ مؤكّد للقاعدة، ومؤذن بصحّتها، من جهة أنه لو لم تكن تلك القاعدة صحيحة ولو لم يكن المخالف لها شاذًا لاتّسعت دائرة ذلك الخارج عليها، وتعددت الفروع المخالفة لها، ولو لم يكن الحكم مطّردًا ما انحصر مخالفه في ذلك الشاذّ الذي لا

يكاد يمثّل نسبة إذا ما قورن بالمتفق مع القاعدة، ولكثر حتى يمنع الاطّراد الذي بني عليه الحكم، ولو لم يكن الكلام مقيسًا ما كان الخارج عليه مقيّدًا بالضرورة، بل كان واردًا في سعة الكلام وضيقه، فكلام النحوي إذًا على المسموع من هذا الوجه كلام تابع لكلامه على وجه القياس، والمطّرد من الأحكام[1]، وهو أيضًا صادر لتقرير الوجه القياسي في المسألة، والتنبيه على ضعف مخالفه أو ندرته، أو شذوذ خلافه أو قلّته.

وقد قرّر الشاطبي أن كلام النحوي على المسموع الذي هو من قبيل الكلام على الضرورات إنما هو تابع لكلامه على حكم قياسي، وليس مقصودًا لذاته، فقد توقّف عند قول ابن مالك:

((... واضطرارًا خفّفا منّي وعنّي بعض من قد سلفا))[2]

وعلّق عليه بما معناه أن ظاهر عبارة ابن مالك غير مقصودة؛ لأن هذا الظاهر يقتضي توجّه كلام النحويّ إلى الضرورات؛ لتصريحه بحكم الاضطرار والضرورةِ لا الحكمِ القياسي في المسألة، وهذا ليس عملَ النحوي في الحقيقة، ونبّه على أن المقصود من تعبير الناظم هو ما يلزم على هذا الظاهر من الضدّ القياسي لا الظاهرِ نفسِه، يقول الشاطبي: ((وقد استلزم كلامه وحكايته (أن عدم إلحاق النون لها ضرورة) أن يكون الإلحاقُ لهما هو اللازمَ في الكلام، والذي لا يعدل عنه إلى غيره، وهذا هو المقصود من كلامه، لا الإخبارُ عما جاء ضرورةً؛ لأنّ حكايته للضرورات ليست إلا بحكم التبَع؛ لأنّ قصد النحوي

---

[1] ينظر المقاصد الشافية ٤/١٤٩

[2] البيت السبعون من ألفية ابن مالك ص٧٩

القياسُ، ولكنه أتى بالعبارة على غير الأسلوب المقصود؛ اتّكالًا على فهم المعنى))[1].

ويلاحظ هنا عناية الشاطبي بتقرير هذا المعنى، إذ اعتبر أن لازم قوله هو المقصودُ؛ باعتبار أنه الذي يتماشى مع طبيعة البحث النحوي وعملِ النحاة، وأن ظاهر قوله من الإخبار عن المسموع ضرورةً ليس هو المقصودَ لابن مالك بوصفه نحويًّا، ثم علّل ذلك بأن النحوي لا يتكلّم في هذا إلا بحكم التبع لا الاستقلال، ومن المتقرّر أنه يجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا، ويؤكّد هذا بأنّ مقصود النحويّ هو القياسُ، ثم يعتذر من بعد هذا كلِّه لابن مالك بأن عبارته جاءت في ظاهرها على مقصود البحث النحويّ اتّكالًا على ما يفهم من لازم معناها الذي هو القياس وهو ميدان عمل النحويّ على الحقيقة.

ويجدر التنبيه هنا على أن كلام النحويّ في ضرورة الشعر له جانبان، جانب هو بالنظر إلى مسموع معيّن من الشعر قد خالف القياسَ في بابه فيكون كلام النحويّ على ذلك المسموع في ذاته بالتبع على ما تقرر آنفًا، وجانب آخر هو من قبيل التأصيل لأحكام الضرورة، وبيان ما الذي يختصّ به الشعر من أحكام في العربية عما ثبت للنثر[2]، على حدّ قول سيبويه: ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))[3]، فيكون كلام النحوي في هذا القدر مستقلًا أصيلًا؛ لأن المقصود حينئذٍ ليس الكلامَ في المسموع في ذاته، بل عمل

---

(١) المقاصد الشافية ١/٣٣٥

(٢) كالذي يمثّله كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، وكتاب ضرائر الشعر لابن عصفور وأمثالهما.

(٣) الكتاب ١/٢٦

النحوي في ذلك متّجه إلى وضع القوانين التي تضبط لغة الشاعر في باب الضرورة، وتبيح له ما لا يباح في سعة الكلام، ويصبح الكلام في الضرورة حينئذ من قبيل الكلام على جانب من القياس النحوي، يلتزم فيه الشاعر المتأخّر بما يتاح له من مخالفةٍ، على طريقة المتقدّم، ولهذا قال ابن عصفور في الإشارة إلى غرضه من تأليفه في ضرائر الشعر: ((فإن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظم، والاستدلال بذلك لا يصحّ إلا بعد معرفة الأحكام التي يختصُّ بها الشعر، وتمييزِها عن الأحكام التي يشركها فيها النثر))[1]، فالكلام على أحكام الشعر النحوية ومقتضيات ضرورته وتقريرها وتمييزها عن أحكام الكلام حال السعة جزء من عمل النحوي؛ لأنه آيل إلى الكلام في القياس ومقتضياته لا في السماع في ذاته، سواء من جهة الكلام على قياس ما يباح للشاعر دون الناثر، ومن جهة ما يمتنع قياسه في سعة الكلام لاختصاصه بضيقه، مع أن من أصول النحاة في هذا الباب أنّه ((لا ينبغي أن يُحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلًا))[2]، فالنحاة إذن معنيّون بضبط مقتضيات الضرورة وأحكامِها، وأن يُقصَر القولُ بها على ما لا بدّ منه في بعض أحكام الشعر، وهذا من عملهم.

الثانية: وقد يكون كلام النحويّ على شيءٍ من المسموع مما ليس مقيسًا ولا مطّردًا في كلام العرب واشتغالُه به إنما هو من جهة تأويله، وتوجيهه، وإيجادِ

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص١١

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص٩٤، وينظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧٨/١-٧٩

المخرج اللغوي له وَفق معايير العربية في أمثاله؛ لئلا يُفارِقَ طريقة العرب من حيث الجملة، ولا يخرجَ عن سنن كلامها، ولئلا يُشكل على الكلام المقيس، ولينتظمَه الأصلُ القياسي المتقرّر، فلا يُظنّ أن له قياسًا معارضًا للقياس المطّرد المعتبر، وإذا كان هذا هو الحاملَ للنحويّ على أن يتكلّم فيما كان من قبيل السماع، فهو آيل إلى الكلام على المقيس المطّرد، لا على المسموع في ذاته، وعمل النحويّ حينئذٍ في السماع إنما هو لتقوية مُنّة القياس، والاحتياط له، ألّا يُظنّ له معارض مقيسٌ من جهة، وتلطّف بالمسموع نفسه لإدخاله في دائرة الحكم المطّرد وجعله من بابته ولو بالتأويل من جهة أخرى، على حدّ قول ابن جنّي: ((باب في ملاطفة الصنعة، وذلك أن ترى العربَ قد غيّرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة فيجب حينئذٍ أن تتأتّى لذلك وتلاطفه))[1]، فاشتغال النحويّ بشيء من السماع قد خرج عن قاعدة أمثاله، وخالف نظيره الغالب وإن كان في ظاهره اشتغالًا بالمسموع في ذاته إلا أنه في حاقِّ الأمر مما يعنيه في عمله؛ تلطّفًا بذلك المسموع لردّه إلى المطّرد من الكلام، وصونًا للمطّرد وقوانينه مما قد يُشكلُ عليه خروج ذلك المسموع عنه.

ويتناول الحالين السابقتين معًا من أحوال ما يتكلّم فيه النحوي على السماع قول الشاطبي: ((وأما السماع فإنما يَتكلّم فيه النحويُّ بالانجرار، وعلى جهة الاحتراز ألا يقاس))[2]، فالانجرار هو التبع لا الاستقلال، إذ ينجرّ النحويّ في كلامه ذاك انجرارًا دون قصد مستقلّ؛ إمعانًا في تقرير الوجه القياسي

(١) الخصائص ٢/٤٧٠

(٢) المقاصد الشافية ٤/١٤٩

للكلام، وعلى جهة الاحتراز أن يكون له قياس خاص، بل هو بالتأويل راجع إلى قياس الغالب المطّرد.

والفرق بين الحالين –مع أنهما قد تشتركان فيما يتكلم عليه النحويّ من المسموع، ككلامه على الضرورات أو ما شذّ من كلام العرب– يكون حين التأويل أو عدمه، فإنْ تأوّلَ النحويُّ ذلك المسموعَ، وأبان عن التقديرات والتوجيهات النحوية التي تردّه إلى المقيس وتَسلكه في سلكه كان ذلك من قبيل الحال الثانية، وإن ترك تأويله واستطرد بذكره بعد ذكر المقيس الذي هو من شأنه فذَكَره من باب استكمال الكلام فيما له صلة مع بقائه على ظاهره المسموع كان ذلك من قبيل الحال الأولى.

الثالثة: وقد يتكلّم النحوي على شيء من المسموع الذي لا ينقاس، لكنّ نفَسه حينئذٍ نفَسُ اللغوي لا نفَسُ النحويّ، وحديثه إذ ذاك حديث اللغة لا حديث النّحو، ومن المعلوم أن النّحاة لغويون، والنحو فرع من فروع اللغة، وعِلْم من علومها، ومتصوّرٌ جدًّا أن يدرِج النحويُّ اللغويُّ في كلامه في النحو شيئًا من اللغة –والعكس صحيح– وحينئذٍ يكون النظر إلى ذلك الكلام المدرج بوصف قائله لُغويًّا، لا بوصفه نحويًّا، وباعتبار كون منطلقه في حديثه اللغةَ لا النحو، وبكون ذلك الكلام مادةً لغوية، لا مبحثًا نحويًا، وهذا ما صرّح به الشاطبي عند كلامه على التغييرات التي تصيب الاسم المنسوب، وأن منها القياسيَّ المطّرد، فهو شغل النحوي وما يعنيه، ومنها السماعي غير المطّرد الذي لا يشتغل به النحوي في الأصل، وإنما هو من عمل اللغويّ؛ يقول ما نصّه: فمنها ((تغييرٌ عُلِمَ من استقراء كلام العرب اطّرادُه وقياسه، والآخر تغييرٌ لم يُعلم

له اطّراد، بل عُلِم قصره على السماع، وأنّ غيره هو المطّرد، فأما الأول فهو الجزء الذي يجب على النحويّ التعرّضُ له من حيث هو نحويّ... وأما الثاني فليس للنحويّ من حيث هو نحويٌّ، وإنما هو للّغويّ؛ إذ كان شأن النحوي أن يتكلّم فيما اطّرد، لا فيما خرج عن باب الاطّراد... وقد تعرّض النحويون لذكر بعض هذا الذي لم يطّرد، وأوّلهم في ذلك سيبويه، واتّبعه أرباب المطوّلات، واقتدى بهم بعض أرباب المختصرات... وهم في ذكر ذلك لغويون لا نحويون))[1].

ففي هذا النص تأكيد على أن عمل النحوي متّجه إلى المقيس من الكلام، والمطّرد من الأحكام، وأن كلام النحوي في غير ذلك من السماعيّ غيرِ المقيس يُخرج الكلامَ مخرج البحث اللغوي العامّ لا النحويّ الخاصّ، ولا يُشكل ذلك كثيرًا لما بين العلمين من الصلة التي لا تخفى، إنما الشأن في أن يتبيّن هذا الوجهُ من التناول.

ويقول في موضع آخر مؤكّدًا هذا المعنى ومؤصّلًا له بعد أن ذكر أن النحوي معنيٌّ بالقوانين وسنّها –على ما سيأتي بيانه–: ((...وقلّما يتكلّم النحويّ في معاني اللغة على غير هذين القصدين، إلا أن يتصدّى لغويًّا محضًا كشرّاح شواهد سيبويه، وأمثلته، وما جرى مَجرى ذلك، فخُذْ هذا أصلًا في معناه؛ تنتفع به إن شاء الله))[2]، فهو يقرّر بأن الكلام اللغويَّ الذي يخالط البحث النحوي لا يحيل ذلك الكلام إلى مبحث نحويّ؛ لأن منهج النحو

---

(١) المقاصد الشافية ٧/٤٣٤-٤٣٥

(٢) المقاصد الشافية ١/٤٠٥

وعمدته القياسُ، وبناءُ القوانين والأحكام، لا الكلامُ في الأفراد اللغوية، فإذا وقع شيء من ذلك كان من قبيل الكلام اللغويّ لا النحوي.

وهذه الحال تختلف عن الحال الأولى، ففي الحال الأولى يكون كلام النحوي على شيء من المسموع على سبيل التّبع لا الاستقلال، وينجرّ لذلك انجرارًا لمزيد الإيضاح والبيان في تقرير حكم المقيس، ولا يلزم ذلك في هذه الحال الثالثة، بل قد يقصد فيها إلى الكلام على المسموع قصدًا، وعلى سبيل الاستقلال، فيكون المعوّل في توجيه كلامه حينئذٍ على معنى كونه لغويًّا لا نحويًّا، ويكون كلامه على المسموع على سبيل الاستقلال لا التبع، لكنه استقلال اللغويّ بالحديث عن اللغة.

الرابعة: وقد يتكلّم النحويُّ على شيء من السماع المنقول مما لا يعدّ قياسًا مطّردًا وإن كان خلاف ما ينبغي له أن يشتغل به، وما ليس في الأصل من عمله؛ إلا أن مسوّغ ذلك كثرةُ وروده في كلام العرب، وتتابعُ استعمالهم إيّاه على ذلك الوجه وإن لم يكن مقيسًا، حتى كأنّ له عندهم قياسًا مطّردًا بما ظهر من كثرة استعمالهم له، ودورانه على ألسنتهم، فإنّ اطّراد الاستعمال فيه عوّضه عن بعض ما فاته من اطّراد القياس، وأتاح له الدخول تحت نظر النحويّ؛ لأنّ كثرة الاستعمال تعطي المسموع في العربية من الحكم والاعتبار – وإن لم يكن مطّردًا في القياس– ما ليس لغيره مما لم يكثر أو لم يطّرد قياسه، ولهذا قرّر ابن جنّي في معرض التأصيل لما كثر في الاستعمال وإن كان غيره أقوى منه في القياس أنّ الأولى الاعتدادُ بكثرة الاستعمال، وبناءً عليه رجّح لغة الحجازيين في إعمال (ما) النافيةِ على لغة تميم مع أنها عنده أقيس؛ لجريانها

على قياس كون الحرف العامل هو الحرفَ المختصّ، و(ما) النافية ليست مختصة، فحقّها من جهة القياس أن تكون مهملة غير عاملة، لكنه لما كثر استعمالها عاملة في لغة الحجاز، وأيّدها التنزيل كان الاعتبار لها أكثر، يقول ما نصّه: ((وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما)، هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازيةُ أسيرَ استعمالًا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام، مباشِرةً كلَّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل، وأيضًا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر))[1]، فتأكيده على اعتبار كثرة الاستعمال للغة الحجازية في (ما) بإعمالها عمل (ليس) مع تقريره بكون لغة تميم فيها أقيسَ لمراعاتها الأصل في باب عمل الحروف شاهدٌ على دخول ما كثر استعماله تحت نظر النحويّ، لكنه الدخول المقيّد ببقاء ذلك المستعمل في صورته التي كثر عليها، فإذا ما اختلّ فيه شيء عن تلك الصورة كان العمل حينئذٍ بمقتضى القياس.

ويزيد في تقرير هذا المعنى وتأكيد صحته تعلّق الشاطبي به في دفاعه عما استُشكل به على ابن مالك في ذكره بعض المسموعات الملحقة بالمثنى

---

[1] الخصائص ١/١٢٤-١٢٥

دون بعض، فالمذكور عنده من الملحقات (كلا وكلتا واثنان واثنتان)، ووجه الاستشكال أنه اقتصر من الملحق بالمثنى على هذه الألفاظ، فلا هو الذي وضعَ ضابطًا يُعرَف به الملحق وتركَ المفردات، ولا هو الذي استوعب تعداد الألفاظ الملحقة بالمثنى، وإنما اكتفى بذكر هذه الأربعة دون الباقي، فقد يُظنّ بأنها الملحقة دون غيرها مع وجود غيرها قد ألحقت، وهذا مشكل، فأجاب الشاطبي بأن ابن مالك لا يلزمه تتبّعُ الملحقات بالمثنى وذكرُها؛ لأن ذلك من عمل اللغوي لا النحويّ، إذ هو اشتغال بالمفردات دون الأحكام، والنحوي لا يشتغل إلا بالمقيس من الكلام المطّرد من الأحكام، لا بما كان موقوفًا على السماع، وأما ذكره لهذه الألفاظ الأربعة وإن كانت من قبيل المسموع لا المقيس ((فإنّها كثيرة الدوران في الاستعمال، فاقتصر على ذكر حكمها في النحو؛ لشدة الحاجة إليها، كما اقتصر في الجمع أيضًا على المحتاج إليه، الدائر على الألسنة، دون غيره مما له حكمه، وذلك في قوله: (وبه (عشرونا) وبابه ألحق و(الأهلونا).. إلى آخرها)[1]، ولم يتعرّض لنحو (صريفينَ) و(قنّسرين)، و(نصيبين) و(صفّين)... وما كان نحو هذا... وهو قصد صحيح بالنسبة إلى علم النحو عمومًا))[2]، فجعل الشاطبي ما كثر استعماله مما ألحق بالمثنى والجمع وإن لم يكن مقيسًا له من الحكم والحظوة في البحث النحوي ما ليس لغيره مما يشاركه في انعدام القياس منه لكنه يقصر عنه من جهة الورود في السماع، فهو

---

[1] من كلام ابن مالك في البيت السادس والثلاثين من ألفيته ص٧٤

[2] المقاصد الشافية ١/١٧٢

قليل إذا ما قيس بهذا، وظاهرٌ من طريقة الشاطبي أنه يجعل كثرة الاستعمال للفظ مسوّغًا لدخوله تحت أحكام النحو، أو التسامح في تناول النحوي له.

ولهذا كان التعليل بكثرة الاستعمال مما عوّل عليه النحويون في بعض أحكام النحو التي تخالف مقتضى القياس، وكانت هذه العلة مسوّغًا نحويًّا لعدد من المسموعات التي خالفت قاعدة أمثالها في العربية، وهي علة ظاهرة في كتاب سيبويه فما بعده، فلا جرم أن يتكلم النحوي في شيء من السماع إذا كان مما كثر استعماله حتى تقوّى بهذا المعنى، وأتيح له أن يكون داخلًا في عمله ولو من وجه، وإن لم يكن من المقيس المطّرد إلا أنه من الكثير المتردّد، فهي علة معتبرة عند العرب في كلامهم وعند النحاة في أحكامهم، يقول سيبويه فيما هو كالأصل في هذا الباب: ((الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه... فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[1].

ومن أوضح ما يقرّر هذه الحالة الرابعة من حالات كلام النحوي على المسموع، ويكشف عن أن كثرة استعمال اللفظ وشياعَه مما يسوّغ به تعرّض النحوي له، وكلامُه عليه، وإن لم يكن قياسه مطّردًا في أمثاله؛ لما يحصل للفظ بتلك الكثرة وذلك الشَّياع من معنًى يقرّبه من القياس الذي هو مدار البحث النحوي وهو معنى الاطراد في الاستعمال، من جهة أن كثرة شيء من الكلام في الاستعمال واطّراده فيه على نحوٍ ما يشير إلى اعتبار العرب له، وأنّ له قياسه عندهم وإن لم يظهر مقتضاه القياسي النظري عند النحاة؛ فيكون له بذلك حظٌّ من عمل النحوي = من أوضح ما يقرر ذلك المناقشةُ التي أجراها الشاطبي

---

[1] الكتاب ١٩٦/٢

على قول ابن مالك: (ظِلْتُ وظَلْت في ظَلِلْت استعملا)[1]، وذلك أن ابن مالك قد اقتصر في هذه المسألة على ذكر هذا اللفظ دون غيره مما شاركه في أن كان مسموعًا على طريقته مع وجوده، ويعرِض الشاطبي احتمالين حول موقف ابن مالك من هذا اللفظ والحكم الذي ذكره فيه:

فإمّا أن يكون الناظم يرى أن هذا الحكم لهذا اللفظ من قبيل السماع الذي لا ينقاس في أمثاله، وإنما يوقف به على محله، ويكون تعبيره بـ(استُعمل) في البيت مقصودًا به العرب على سبيل الاستعمال اللغوي، والسماعِ المحفوظ عنهم.

وإمّا أن يكون هذا الحكم مقيسًا في هذا اللفظ وفيما كان مثله، ويكون ذكره له من باب التمثيل على الحكم لا قصر الحكم عليه، ويكون تعبيره بـ(استعمل) في البيت مرادًا به الاستعمال النحوي المقتضي للقياس والاطّراد، والكلام فيه حينئذٍ من عمل النحويّ على ما تقرّر من توجّه كلام النحويّ إلى المقيس من الأحكام، ويكون هذا المعنى، وهو عدُّه من قبيل القياس الذي هو من عمل النحوي، مرجِّحًا لهذا الاحتمال؛ لأنّ به يتحقّق هذا المقصِدُ النحويُّ، غير أنه يشكل عليه أمران: كون ابن مالك بهذا الاحتمال مخالفًا جمهور النحاة، لعدّهم إياه وأمثالَه من قبيل السماع لا القياس، وكون هذا الاحتمال مخالفًا لظاهر اللفظ في البيت، فإن التعبير بالاستعمال غالبًا يكون في المسموع لا المقيس.

---

[1] الشطر الأول من البيت التسعين بعد المئة من ألفيته ص١٨٧

ويكون هذان الأمران مقوّيين للاحتمال الأول، وهو كونه من قبيل السماع، غير أنه يشكل عليه أن ثمة ألفاظًا أخرى تشارك هذا اللفظ في هذا الحكم، لم يذكرها ابن مالك، وكان ينبغي عليه أن يذكر تلك الألفاظ كذكره لهذا اللفظ، ما دام قد تعرّض لهذا الحكم مما ليس مقيسًا، ولا هو وارد على سبيل التمثيل، وألا يقتصر على هذا اللفظ دون ما يشركه في الحكم السماعي؛ فيوهم أنه مسموع مفرد في المسألة، وليس أولى بالذكر مما هو مسموع مثله مما تركه.

وفي جواب الشاطبي عن هذا الإشكال ما يؤكّد على أن ما كثر وروده وشاع استعماله من اللغة هو من القدر الذي يستحقّ أن يجري عليه عمل النحوي، ويتّجه إليه نظره، وإن كان الأصل اشتغاله بالمقيس دون المسموع، يقول: ((وقد يجاب عن هذا بأنه لم يقصِد إلى نقلِ مجرّد السماع فقط، فإن ذلك ليس من شأن النحويّ من حيث هو نحوي... وإنما قصده نقلُ ما كثر استعماله من هذا الباب، فلذلك قال: (استُعمل)، ولم يقل (شذّ) ولا (ندر)، ولا نحو ذلك، ولفظ الاستعمال يعطي كثرة التداول والشياع على الألسنة... وتَرَك ما عدا هذه اللفظة؛ لأنه قليل في الاستعمال إذا اعتبرته))[1]، فيكون قد اجتمع على غير هذا اللفظ أمران يقضيان بترك النحوي لإيراده، كونه من قبيل المنقول غير المقيس، فليس من شأن النحو التعرّضُ له حينئذٍ، وكونه قليلَ الاستعمال فلا مسوّغ لتعرّضه له أيضًا، وإن ساغ فيما كثر استعماله لكثرته.

---

[1] المقاصد الشافية ٩/٤٢٤

ففي ذكر ابن مالك لهذا اللفظ دون غيره مما سُمع في مثل ما سُمع هو فيه، ثم تسويغ الشاطبي هذا الفعل بكونه قد كثر استعماله على هذه الصفة دون غيره مما شاركه ما يتقرّر به أن كثرة الاستعمال مسوِّغةٌ دخولَ ذلك اللفظ في حيّز البحث النحوي، وإن لم يطّرد قياسه.

هذا إذا قيل بالاحتمال الأول، فيكون فيما ذكَره معنًى زائدٌ عمّا لم يذكره، مقتضاه أنّ ((الحذف في (ظِلْتُ) فصيح؛ لكثرة استعماله، بخلاف (مِسْت وأَحَسْت)))[1]، في (مسِسْتُ) و(أحسست) ونحوهما، وإن كانت جميعها من قبيل المسموع، وهذا المعنى الزائد –وهو كثرة الاستعمال– هو الذي سوّغ ذكر ما ذكره في هذه المسألة بخصوصها دون غيره من جهة، وهو الذي سوّغ منهج كلام النحوي على شيء سماعيٍّ ليس مقيسًا بصفة عامة في البحث النحوي من جهة أخرى، أما إن كان الاحتمال الثاني هو المعتبرَ فيكون الكلام على هذا اللفظ مقصودًا به الحكم القياسي المطّرد، ويكون هذا اللفظ مثالًا عليه، على ما هو من أصل عمل النحويّ، وحينئذٍ فليس من باب الكلام على السماع أصلًا.

وإغفاله لغيره مما شاركه في الحكم إما لكون هذا اللفظ المذكور مثالًا يدل على جريان حكمه في أمثاله، فلا حاجة إلى الاستقصاء ولا إلى كثرة التمثيل، إذا كان من قبيل الاحتمال الثاني، وإما لأنّ هذا اللفظ قد امتاز على غيره مما شاركه بمزيّة أتاحت دخولَه في كلام النحوي وعمله، وهو كثرة الاستعمال، وشياع هذا اللفظ في اللسان العربي، دون أمثاله مما سمع دون كثرة،

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ٩٦٧/٢

فلم يتح له ما أتيح لهذا، وما ذاك إلا لما تقتضيه كثرة الاستعمال من الدلالة على أنّ له قياسَه عند العرب، ولولا ذاك ما استمرّ في كلامهم وتتابع.

وهذا هو الذي يعنيني في هذا المقام من مناقشة الشاطبي لمذهب ابن مالك في المسألة من واقع عبارته في الألفية، أي إنّ الشاطبي قرّر من هذه المناقشة أن ما كثر استعماله من المسموع غير المقيس له حظوة في نظر النحويّ، وله مدخل في عمله، وإلا فإنّ الذي يظهر لي أن ابن مالك يَعدّ هذا الحكم الذي ذكره لهذا اللفظ حكمًا مقيسًا، يجري فيه وفي أمثاله، ويكون تعبيره بـ(استُعمل) في بيت الألفية مقصودًا به الاستعمالُ النحويّ القياسي على ما سبق بيانه عند ذكر الاحتمال الثاني الذي أشار إليه الشاطبي آنفًا لمراد ابن مالك.

وبيّنة هذا الظاهر أنّ ابن مالك عبّر في الكافية الشافية بالاطّراد عمّا عبّر عنه في الألفية بالاستعمال، والتعبير بالاطّراد يرفع الاحتمال الوارد في لفظ الاستعمال بكونه سماعيًا، هذا من وجه، ومن وجه ثانٍ أنه في شرحه لنظم البيت في الكافية جاء بما يقتضي صياغة قانون نحويٍّ لهذا الحكم، وهو ما يقرّر قياسيّته، ومن وجه ثالث أنّه في مقابل هذا الحكم لـ(فَعِل) مكسورِ العين وهو الذي جرت عليه مناقشة الشاطبي قد صرّح بكون هذا الحكم في مفتوحِ العين قليلًا وغير قياسي، فكان ذلك إيذانًا بقياسيّته في مكسور العين الذي هو مقصود المسألة، يقول في الكافية وشرحها فيما يُبيْن عن هذه الوجوه الثلاثة: (((ظَلْتُ) و(ظِلْتُ) في (ظلِلتُ) اطّردا... كل فعل مضاعف على وزن (فَعِل) فإنّه في إسناده إلى تاء الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه... وإن كانت

العين مفتوحة فالحذف قليل، حكاه الفراء، ولا يقاس على ما ورد منه، ولا يُحمل عليه إن وجد عنه مندوحة))[1].

ومن طريف ما وقع في كلام الشاطبي في هذه المسألة قوله عن الاحتمالين السابقين، وإمكان أن يكون أيٌّ منهما صوابًا من جهة النظر النحويّ، وأنه مقصود الناظم في الألفية: ((فالأول أظهر من جهة اللفظ، والثاني أظهر من جهة القصد، وعلى هذا الثاني وقع الشرح المتقدّم))[2]، فجعَلَ ظاهر اللفظ في تعبير ابن مالك عن هذا الحكم في البيت مرجّحًا للاحتمال الأول، وهو كون كلامه على ذلك اللفظ من قبيل الكلام على السماع، ولا يتعارض مع ما تقرّر من كون عمل النحوي متّجهًا إلى القياس؛ لأنه من قبيل السماع الكثير الشائع القابلِ لأن يتكلّم عليه النحوي لاطّراده في الاستعمال كما مرّ، وجعَلَ القصد النحويَّ، وهو البحث في المقيس دون المسموع من اللغة، مرجّحًا للاحتمال الثاني، المقتضي كون كلام الناظم على هذا اللفظ من قبيل الكلام على المقيس الذي هو مناط عمل النحوي، وقوِيَ عنده هذا الثاني فأجرى الشرح لهذه المسألة على مقتضاه.

وفي منهج الشاطبي في معالجة هذه المسألة وأخذِه بمقتضى القصد النحوي في ترجيح أحد الاحتمالين لمذهب ابن مالك فيها وهو كونه قائلًا بالقياس في المسألة تبعًا لمقتضى كون النحوي مشتغلًا بالقياس دون السماع – مع ثبوت الاحتمال الآخر عنده لمذهب ابن مالك بمقتضى ظاهر اللفظ وهو

---

[1] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢١٦٩-٢١٧٠

[2] المقاصد الشافية ٩/٤٢٥

حمله على القول بأن هذا الحكم سماعي- وإيقاعه شرحه لهذه المسألة على هذا الاعتبار ما يؤكّد أهمية معرفة ميدان عمل النحويّ، وضبط مقاصد النحو، وأنه يمكن بذلك توجيه الأقوال، وترجيح الاختيارات، وتقوية أحد الاحتمالات، وإجراء المسألة، وبناء التصوّر فيها، ولو اقتضى ذلك حمل قول النحويّ على مخالفة مذهب جمهور النحاة[1]، وما صرّحوا به من عدم القياس فيما ثبت لهذا اللفظ وأمثاله في السماع اللغوي، يقول سيبويه بعد ذكره حكم هذا الحذف في الفعل (ظلت) وغيره: ((...وليس هذا النحو إلا شاذًّا، والأصل في هذا عربيٌّ كثير))[2]، أي مجيء الفعل المضاعف المسند للضمير على أصله غيرَ محذوف هو اللغة الشائعة الكثيرة المعتبرة، ويقول ابن جني في الموضع نفسه: ((...وهذا كله لا يقاس عليه))[3].

هذه هي الأحوال الأربع التي يجري فيها كلام النحوي على المسموع من اللغة، على خلاف الأصل فيما هو من عمله، وقد وقعت الإشارة إلى هذه الأحوال الأربع في نصٍّ موجز مركّز للشاطبي، يقول عند حديثه عن الإعلال بالحذف في الصرف: ((واعلم أن الإعلال بالحذف قليل، ولذلك لا تجده مطّردًا إلا في مواضع قليلة، وإنما الغالب وقفُه على السماع؛ إذ لم يكثر كثرةً يسوغ فيها القياس... ولما كان هذا الحذف على قسمين، حذف قياسي، وحذف غير قياسي، وكان غير القياسي موقوفًا على النقل إنما يتلقى من أهل اللغة،

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٦/٥، وشرح المفصل ١٥٣/١٠، وشرح الأشموني ٤٨٤/٤

(٢) الكتاب ٤٢٢/٤

(٣) الخصائص ٤٣٩/٢

وإنما يتكلّم عليه النحوي من حيث التوجيهُ، أو بالعَرَض، والقياسيُّ هو الذي يعنيه الكلام فيه، تعرّض الناظم للكلام على القياسيّ منه، وترك غيره، إلا ما كان له كثرةٌ ما وشهرة، وربّما قيل في مثله بالقياس))[1]، فقوله (أو بالعَرَض) إشارة إلى الحال الأولى، وقوله (من حيث التوجيه) إشارة إلى الحال الثانية، وقوله: (إنما يتلقى من أهل اللغة) إشارة إلى الحال الثالثة، وقوله (إلا ما كان له كثرةٌ ما وشهرة) إشارة إلى الحال الرابعة، ويؤكّد في أثناء ذلك على أصل القضية، وهي أن عمل النحويِّ في الأصل إنما هو القدر القياسي من اللغة، فهو الذي يعنيه، ويثنّي ذلك بالتزام ابن مالك له في المسألة التي أورد هذا النص في أثناء مناقشتها، وتركِه الكلام في القدر السماعي باعتباره نحويًّا.

وفي إشارة الشاطبيّ هذه إلى تلك الأحوال الأربع التي يخرج فيها النحويُّ إلى ميدان السماع مع كون ابن مالك لم يخرج في هذه المسألة نفسِها إلى أيٍّ من تلك الأحوال أصلًا، واستحضارِ الشاطبي لها جميعًا في هذا النصّ ولو بالإشارة وإن لم يكن شيء منها واقعًا في هذا الموضع ما يزيد هذا التقرير قوةً ورسوخًا، ويعمّق هذين المعنيين، معنى أن النحوي معنيٌّ بالقياس خاصة، وهو ميدان عمله على الحقيقة من جهة، ومعنى أنه إذا خرج عن ذلك إلى الكلام على السماع كان خروجه مضبوطًا بأربع الأحوال هذه من جهة أخرى.

وأختم هذا الفصل بالتأكيد على أن من أوضح ما يدل على كون عمل النحوي متّجهًا إلى القدر القياسي من اللغة دون القدر السماعي منها عنايتَه بما يتحقّق به القانونُ النحويُّ دون غيره من نظيره المسموع، واقتصارَه في

---

[1] المقاصد الشافية ٩/٣٨٧-٣٨٨

تنظيره وبحثه اللغوي واستقرائه للكلام العربي على ما يستقرّ به حكمٌ مطّرد، وقانون ثابت، وقاعدة قياسية متلئبّة، وتركَه ما لا يتحقق به ذلك وإن كان نظيرًا للأول، ومن بابته من جهة السماع اللغوي، وهذا القدر القياسي المفضي إلى الأحكام النحوية المطّردة والقوانين اللغوية الثابتة والقواعد الكلامية القياسية هو الذي يتمكّن به المتأخرُ ومن ليس من أهل العربية من لحاق المتقدّم العربيّ عند إرادته الكلام بهذه اللغة، فهو الوسيلة التي يحصل بها انتحاء سمت كلام العرب.

يتبيّن ذلك من نحو اقتصار النحاة في باب التعجب على صيغتيه القياسيتين المنضبطتين بـ(ما أفعله، وأفعل به)، مع كثرة الألفاظ العربية التي ورد التعجب بها في اللغة، والتي تجري على ألسنة المتكلمين بذلك، إلا أنه لما كانت تلك الألفاظ ليست مطّردة في هذا الأسلوب، ولا تخضع لقانون لغوي يختص به باب التعجب ويمكن التعبير بها في غير مَقامه لم تكن تحت نظر النحويّ ولا ضمن تبويبه، ولهذا نصّ النحاة على أن الذي يبوّب للتعجب في النحو هو هاتان الصيغتان[1]، فنظّروا لهما، واستقروا شروط صياغتهما مما اطّرد سماعه من الكلام العربي، وهكذا ما كان من هذا النحو من معاني الكلام العربي التي لها صيغ أو تراكيب خاصة بها، وثابتة لها، ومطّردة فيها، مع إمكان التعبير عنها بتراكيب أخرى عامّة تستعمل فيها وفي غيرها، فإن النحاة يخصّون النوع الأول بالبحث والتنظير؛ لأنه المقيس في ذلك المعنى والمختصّ به في كلام العرب، والذي ينتظمه قانون مطّرد.

---

[1] ينظر الأصول في النحو ٩٨/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٦/١٠

ومما يقوّي دلالة هذا المنزع على كون عمل النحوي إنما يكون فيما كان من اللغة خاضعًا لقانون ثابت، وقياس مطّرد أن الشاطبيّ اعتمد عليه في الجواب عمّا قد يورد على ابن مالك في حصره صيغ التعجب في صيغتيه الشهيرتين، مع أن مواردَ الإشكال والجواب عنه والنزاعَ العلميَّ من المضائق التي لا يُقبل فيها إلا حجة قوية، وجواب كافٍ، فاعتماد الشاطبي عليه في ذلك مؤذنٌ بقوة هذا المعنى من جهة، وبأهميّة مراعاته من جهة أخرى حتى لا تختلط المباحث العلمية، وتتداخل النتائج المبنّية عليها، يقول الشاطبي في عرض الإشكال والجواب عنه بعد أن أوضح حكم التعجب بالصيغتين الشهيرتين: ((هذا بيان ما قال، وفيه درْكٌ من وجهين: أحدهما: أنه حصر صيغ التعجّب في صيغتين، وهما (ما أفعله وأفعل به)... والحصر في هاتين الصيغتين باطل؛ فإن في كلام العرب صيغًا كثيرة تقتضي من معنى التعجب ما يقتضيهِ (ما أفعله وأفعل به)... والجواب عن الأول: أنّ ما ذُكر من الصيغ المفهوم منها التعجب غيرُ منضبطة لقانونٍ حاصر، ولا منْضمّةٌ بقياس قاضٍ، من وجهين: أحدهما: أنها إنما جاءت مؤديةً معنى التعجب على غير اطّراد يقاس على مثله، فصارت من قبيل المسموع الذي لا يقاس عليه... والثاني: أن معنى التعجب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الأصلي... وإذ كانت دلالتها على التعجب من خارجٍ، ولم تنضبط لصيغٍ معيّنةٍ مطّردة لم يعتبرها، من جهة أن قصد النحوي عقْدُ القوانين فيما يمكن عقدها فيه، وما تقدّم ليس من ذلك إلا (ما أفعله وأفعل به)، فإنهما صيغتان مختصّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصر عليهما، وضمّ صيغة

(فَعُل) إلحاقًا بهما، لا أنه أصل في باب التعجب، فأتى به آخرًا، ولم يصدّر به؛ إشعارًا بعدم الأصالة، ولم يتركه لاطّراده))[1].

وبما تقرّر في هذا الفصل وسابقه يتبين أن عناية النحوي متّجهة إلى ما ثبت من النص اللغوي والكلام العربي لا إلى المتصورات العقلية والإمكانات الذهنية اللغوية، وحيث ثبت ذلك فإن عنايته مرةً أخرى تتّجه إلى المقيس من اللغة، والمطّرد من الكلام الثابت خاصة؛ لإثبات أحكامه وبيان وجه القياس فيه لطرده، فليس من قصد النحوي البحثُ في المسموع اللغوي ولا الكلامُ على عموم ما تكلّم به العرب، بل قصده إلى المقيس المطّرد من المسموع اللغوي؛ لاستنباط أحكامه، وتجريد قواعده.

[1] المقاصد الشافية ٤/٤٣٣-٤٣٤، ٤٣٧-٤٣٨

الفصل الثالث: عمل النحويّ في المعنى

المعنى في الكلام العربي ليس نوعًا واحدًا، بل له أنواع من المعنى تتضافر جميعها لتفصح عن مقصود المتكلم من كلامه، ويكون بها قادرًا على التعبير عما يدور في نفسه، وإيصال دقائق معانيه إلى المخاطب.

فثمّةَ المعنى المعجميُّ الذي تفيده اللفظة المجردة في دلالتها اللغوية، وميدان النظر في هذا النوع من المعنى هو المعاجم العربية التي جمعت متن اللغة، وحفظت المفرداتِ اللغويةَ بإزاء معانيها المفردة وأصول دلالاتها اللغوية على وَفق مراد العرب.

وثمة المعنى الصرفي المستفاد من دلالة الصيغة الصرفية، حيث يتنوّع بتنوّع صور الأبنية للأصل اللغويّ الواحد، فلكلٍّ لفظة من (ضَرْبٍ وضَرَبَ وضارَبَ وتضاربَ ويضْربُ وضارِبٍ وضرّاب ومضروبٍ ومَضْرِب وضَرْبة وضِرْبة) دلالةٌ صرفية خاصة، وإن كانت جميعها ذاتَ أصل معجمي واحد، فالصيغة الأولى تفيد معنى الحدث المجرد، والثانية تفيد معناه مضافًا إليه دلالتها على وقوعه في الزمن الماضي، والثالثة تفيد معنى الثانية وتزيد عليها بكون الحدث واقعًا من طرفين قد اشتركا في وقوعه بما أحدثته زيادة الألف في الصيغة من معنى، إلا أنه ينسب إلى أحد الطرفين نسبة الفاعلية، وإلى الآخر نسبة المفعولية، والرابعة تفيد ما تفيده الثالثة إلا أن نسبته إلى الطرفين نسبة الفاعلية منهما على السواء، والخامسة تفيد معنى الحدث مضافًا إليه دلالتها على كونه واقعًا في الزمن الحاضر، أو أنه سيقع في زمن مستقبل، والصيغة السادسة تفيد معنى الحدث مع فاعله، والسابعة تفيد ما تفيده السادسة مع إفادة معنى التكثير والمبالغة من

الفاعل، والثامنة تفيد معنى الحدث مع مفعوله، والتاسعة تفيد الدلالة على الحدث مع مكان وقوعه أو زمانه، والعاشرة تفيد معنى الحدث في ذاته مع كونه واقعًا مرةً واحدة، والحادية عشرة تفيد معنى الحدث مع بيان الهيئة التي وقع عليها، وهكذا تتنوع الدلالاتُ الخاصة بالبنية بحسب تنوّع الصيغ الصرفية على وفق ما قرّره علماء الصرف من واقع استقراء الاستعمال اللغوي، وإن كانت جميعها بالنظر إلى المعجم يجمعها جذرٌ لغويّ واحد، (هو الضاد والراء والباء) ذو الدلالة المعجمية الواحدة، ويقابل ذلك أن دلالة البنية الصرفية في نحو (ضارِب وعالِم وصادق وكاتب) واحدة، وهي الدلالة على الحدث مع الفاعل، وإن كانت من جهة المعجم متنوعةً بتنوّع الأصل اللغوي في كلٍّ، فالضّرْب مغاير للعلم، وهما مغايران للصدق، ويغايرها جميعًا الكتابة، ذلك من جهة المعنى المعجمي.

فإذا ضُمّت الكلمات إلى بعضها بما تحمله من المعنى المعجمي لكل مفردة منضافًا إليه المعنى الصرفي المتحصّل عليه من الصيغة والبنية والوزن، وجُمعت في تركيب واحد جمعًا مخصوصًا تولّد معنى جديدٌ ناتج عن انضمام بعضها إلى بعض، وصادر عن العلاقة الحادثة بين هذه الكلمات المجتمعة وما يعرض لها داخل التركيب الواحد، وبحيث لو انضمّت الكلمات نفسها بما تحمله من دلالتها المعجمية والصرفية إلى بعضها انضمامًا آخر فسيتولّد معنى آخر غير المعنى السابق ناتج عن اختلاف الانضمام لتلك الكلمات داخل التركيب الواحد، وهذا ما يعرف بالمعنى النحوي، أي المعنى التركيبي الحاصل من اجتماع الكلمات وانضمامها إلى بعض داخل التركيب اللغوي الواحد، وهو المقصود

بالنظم عند عبدالقاهر الجرجاني على حد قوله: ((ومعلوم أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضِها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض))[1]، ويقول في موضع آخر: ((وأما (نظم الكلم) فـ...لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس))[2].

وإنما ينظر إلى هذه الأنواع من المعاني على هذا النحو من التنوّع عند الدرس اللغوي، وما في حكمه من التحليل الكلامي، وإلا فهي متكاملة آخذٌ بعضها بحجز بعض، لا يغني واحد منها بالدلالة على مقصود المتكلم عن غيره.

وفي هذا الفصل أحاول أن أكشف عن جوانبَ متعدّدةٍ مما يعني النحوي من المعنى في دراسته للغة، وأن أعرض شيئًا من جهود النحاة في عنايتهم بالمعنى من جهات مختلفة، ورعايتهم لحقه، ومشاركتهم في متطلّباته العلمية، وأبيّن ما استطعتُ القدرَ الذي قدّموه في خدمته، ومدى تأثير عملهم من جهته في العلوم المعنيّة بدراسة المعنى على اختلاف جهاتها.

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ الحديث عن دور النحاة وعملهم في خدمة المعنى الكلاميّ يتسع لأفكار متعددة، وصور متكاثرة ذات أثر ظاهر على المعنى واختلافاته من جهة طبيعة علم النحو ومقتضيات معياره القياسي الذي سبق الكلام عليه، وليس من المنطق العلمي أن نحصر المعنى في نوع منه قد تناوله عِلم من العلوم المعتبرة بالدرس والتحرير والتتبّع، ثم نلوم النحاة ألا يكونوا شاركوا في دراسة المعنى من تلك الجهة، أو كان له حظ من نصيب دراستهم وبحوثهم

---

(١) دلائل الإعجاز للجرجاني بتحقيق محمود شاكر – المدخل ص٤

(٢) السابق ص٤٩

النحوية، كما قد يقع لبعض من يتكلّم في هذا الباب ممن لم يحقّق غرض النحويين من دراستهم النحوية.

فإنا حين نطالب بذلك لا نراعي تخصّصات العلوم ومجالات النظر والبحث فيها، وذلك أنّ المعانيَ الكلاميّة متنوعة، ومنها ما تُعنى به فروع علم اللغة المتعددة كلٌّ في مجاله، ومنها ما يُعنى به علوم عقلية أخرى، كالمنطق وأصول الفقه وغير ذلك، ولهذا فإن الحديث في هذا الفصل سيكون لجهات عدّةٍ من التناول النحوي للمعنى، وعرض صور متعددة من مشاركته في حفظ جوانبه، ورعاية جنابه، أو تأسيسه لعلوم عُنيت بالمعنى بناءً على معطياته وتقريراته.

وقبل أن أعرض تلك الصور الإجرائية التي كانت جزءًا من عمل النحاة في اللغة فخدموا بها جهات من المعنى في الكلام العربي، وحقّقوا بها قدرًا من متطلّباته، وأفادوا بها الدراساتِ المعنويةَ المتنوّعة لتحقيق قدرٍ وجهاتٍ أخرى من المعنى = أبيّن أن تفسير النحاة للظاهرة اللغوية العربية على ما فسّروها عليه هو عمل معنويٌّ عقليّ محكَم، في الغاية من العمق والضبط، كما أنه عمل لفظيّ صناعيّ متقن.

فالعربي يتكلّم فيعرب كلامه، ويرفع بعضه وينصب بعضه ويجر بعضه ويجزم بعضه تبعًا للمعنى الذي يقصد إلى التعبير عنه، ويأتي من المقتضيات الكلامية المعيارية بما يعبّر عن معاني نفسه، ويكشف عن مكنون فؤاده دون أن يصرّح يومًا بقاعدة من قواعد هذه اللغة التي يتكلم بها، ولا أن يذكر ضابطًا من ضوابطها التي يراعيها في كلامه، ولا أن ينصَّ على علة من علل أحكامها حملته على أن يقول ما قال، ولا أن يفرّق بين اللفظ ومعناه فيما يتفوّه به، وإنما

ينطق بذلك جملة واحدة، ثم يأتي النحاة فينفذون إلى ذلك العقل العربي وتركيبته اللغوية، ويحلّلون تلك اللغة اللسانية النابعة منه والمعبّرة عنه، ويجرّدون مقتضياتِها وأحكامَها وقواعدَها فيما نقرؤه في كتبهم بما يتمكّن به اللاحق من انتحاء سمت كلام السابق، حتى لا يندّ عن تقريراتهم كلمةٌ في أي تركيب من تراكيب العربية إلا وله تفسيره عندهم، ولو تعدّدت المعاني التي يحتملها التركيب لتعدّدت معها وجوه التفسير النحويّ لذلك التركيب وألفاظه، وحتى لا تخرج مفردة من مفردات العربية عمّا قرّروه من صيغ وأوزان صرفيّة، وحتى لا يكونَ تغيّرٌ يصيب البنية لأي لفظة إلا وله تفسيره الصرفيّ المنضبط.

ويطّرد ذلك فلا يختلف في ألسنة العرب عبر الحدود التي قرّرها النحويون لما يحتجّون به من الكلام العربي منذ وقت مبكّر، حدودِ الزمان التي تبلغ أكثر من ثلاثة قرون، وحدود المكان التي تأتي على غالب جزيرة العرب، وحدود الأحوال التي تتنوّع بتنوّع الأفراد المتكلمين بهذه اللغة، فلسان كلّ واحد منهم حجة، وكلامه معتبر إلا من خرج عن تلك الحدود، مع هذا كلّه تطّرد تلك الأحكام المعيارية التي استنبطها النحاة دون أن يكون أمامهم كتاب مكتوب ولا قول مأثور في تقرير حكم أو صياغة قاعدة، تطّرد تلك الأحكام في كلام العرب فلا يكاد يخالفها شيء إلا في شذوذات من شأنها أن تقوّي تلك القواعد والأحكام لا أن تطعن فيها، إذ لو لم تكن من قبيل الشاذّ الذي لا عبرة به ولا تأثير له على المطّرد لكثرت واستمرت في ألسنة العرب المتّسعة باتّساع الزمان والمكان والأحوال حتى تزاحم القدر اللغوي الذي بنيت عليه الأحكام، وأقيمت عليه القواعد؛ فتنقضَه أو تشكلَ عليه.

وحين يمتلك متعلم اللغة من غير أهلها والمتأخرُ في الزمن إلى قيام الساعة تلك القواعدَ التي جرّدها النحاة من أذهان العرب والأحكام التي استنبطوها من كلامهم فإنه لن يجدَ ما يحول بينه وبين فهم معاني الكلام العربي في عصور فصاحته، ولن يعجز عن صوغ كلامه على طريقته، حتى لَكأنّه من أولئك العرب الذين أخذت عنهم اللغة؛ مع أنه لم ير بعينه منهم أحدًا، لكنه وجد عمل النحاة أمامه فكان له به العِوضُ الحسنُ عما فاته من ذلك.

وهذا المعنى قدّمت الحديث عنه بين يدي الصور الآتية الدالّة على الأعمال الإجرائية التي قام بها النحاة في عملهم النحوي وبحثهم اللغويّ ولم أورده ضمن تلك الصور؛ لأنه يمثل الفكر الكليّ لطبيعة علم النحو وعمل النحاة، والنتيجة التي وصل إليها عملهم، والغرض الذي حققته جهودهم، وفيما يلي أعرض صورًا من الجهود التي بذلها النحاة في خدمة المعنى، أو ترتّبت الدراسات المعنوية عليها:

تأثير النحو في ضبط المصطلحات واللغة العلمية في العلوم المختلفة وأثر ذلك في المعاني:

فمن تلك الصور المبيْنة عن عناية النحاة بالمعنى مشاركتهم الظاهرة في العناية باللغة العلمية المعبرة عن أدقّ المعاني، وإسهامهم الكبير في شقّ الطريق لأرباب العلوم المعنوية ليسلكوا سبيلًا متلئبًا من اللغة المعبّرة عن المعاني التي تعنيهم في علومهم.

فقد وضع النحاة المصطلحات التي تعالج الدلالاتِ اللغويةَ، وتتيح للمتكلم والكاتب عند التعبير عن قضايا المعنى التي يشتغل بها في أيّ علم كان أن يستعملها في مظانّها بصورة دقيقة معبّرة منضبطة مطّردة.

وهذا الاطّراد في تحديد المفاهيم المعنوية لتلك المصطلحات اللغوية هو فرع عن الاطّراد النحوي الكلّي الذي يمثّل ركيزة أساسيّة من ركائز المنهج النحوي في تعاطيه مع اللغة، ودراسته لأحكامها، وقد سبق الكلام على عمل النحاة في اللغة من جهة الاطّراد.

ولأن النحو علمُ آلة لكافة العلوم العربية، وهذا من مزاياه التي يفارق بها علوم الآلة الأخرى، وذلك أنّ أيَّ علمِ آلة آخرَ مرتبطٌ بعلم الغاية المقصود منه، فأصول الفقه علم آلة للفقه، ومصطلح الحديث علم آلة لعلم الحديث، وأصول التفسير وقواعده علم آلة للتفسير، وهكذا، بحيث لا يحتاج غير المشتغل بعلوم الغايات تلك إلى علوم آلاتها غالبًا، أما علم النحو وما في حكمه من علوم العربية المعيارية فهي علم آلة لكل علم كتب باللسان العربي على اختلاف مجالات البحث وجهات النظر في ذلك العلم.

فلما كان علم النحو بهذه المنزلة من تلك العلوم كانت المصطلحات التي يصوغها النحاة ويضعونها بإزاء مفاهيمها العقلية والمعنوية التي تتعاورها العلوم المختلفة من أوضح صور الاهتمام بالمعنى، وأدقّها، وأكثرها أثرًا ونفعًا، وكانت هي السبيلَ الأقربَ والأدلّ على المعاني المقصودة منها، ويتحقق بها الاختصار في التعبير، والاقتصاد في الألفاظ مع إصابة المحزّ للمعنى المراد، ولا سيما في أثناء التحليل المعنوي في أي علم من العلوم المعنية بالمعنى، ولهذا التزمها

أهل تلك العلوم على اختلاف جهات النظر، وتنوّع المعاني فيها، وكانت في جميع تلك العلوم بمعناها المتواضَع عليه في علم النحو.

فنجد أهل العلوم المختلفة يستعملون في دراساتهم التحليليةِ المعنويةِ مصطلحاتٍ مثل: النكرة، والمعرفة، وأل العهدية، والجنسية، والاستغراقية، ومعاني الحروف، واسم الجنس، وعلم الجنس، وعلم الشخص[1]. وغير ذلك مما أثبته النحاة وقرّروه من المصطلحات المعبّرة تعبيرًا عميقًا عن مفاهيم لغوية ومعان عقلية دوّارة ومحتاج إليها في شتى العلوم.

ومن ينظر في كتب علم التفسير على سبيل المثال باعتباره من أوضح علوم المعاني عنايةً بالمعنى، وتحليلًا له، وتحقيقًا لمقاصد الكلام في القرآن الكريم يجدْ حضورًا كثيفًا لتلك المصطلحات، وقوّة وعمقًا في دلالاتها وقدرتها على الوفاء بمتطلبات التفسير، والتعبير عن مقاصد الكلام، والكشف عن المعاني التي يتطلّع المفسر للإبانة عنها، بما لا يمكن تحقيقه لو استبعدت واستعيض عن تلك المصطلحات بمطلق التعبيرات اللغوية.

ويشبه هذا وينحو منحًى آخر في بيان جهود النحاة في خدمة المعنى والمشاركة في وضع اللغة العلمية المعبرة عنه تلك المصطلحاتُ النحوية الخاصة التي تفرّد النحاة بوضعها في علم النحو وأبوابه ومسائله وتفريعاته في أثناء عملهم النحوي واشتغالهم بدراسة اللغة وأحكامها، للتعبير عن مفاهيم نحوية خاصة، أعني المصطلحاتِ النحويةَ من نحو (الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والضمائر بأنواعها المتصلة والمنفصلة، والعلَم، وأسماء الإشارة، والموصولة وصلتها، والمبتدأ،

---

[1] ينظر المجموع شرح المهذب للنووي ٤٣٢/١، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٩١/١

والخبر، والفاعل، ونائبه، والمفاعيل بأنواعها، والاستثناء بأنواعه، ما بين متصل ومنقطع، وتامٍّ ومفرّغ، والحال، والتمييز، والنعت، والتوكيد، والبدل، والعطف، والمضاف، والمضاف إليه، والمصدر، والمشتقات منه بأنواعها، وأساليب التعجب، والتفضيل، والنداء، والاختصاص، والتحذير والإغراء) وغير ذلك من مصطلحات أبواب النحو وعلوم العربية المعيارية عامة، ومسائلها وأحكامها وتفريعاتها وأجزائها، ما صغر منها وما كبر مما أصبح جزءًا من اللغة العلميّة التي لا غناء عنها لأيّ علم يُكتب باللسان العربي، أو يُتكلّم على مسائله به، ولا سيما العلوم المعنية بدراسة المعنى على اختلاف جهاته.

فما أكثر دوران هذا النوع من المصطلحات في علوم المعاني المختلفة، وهي مصطلحات نحوية خاصة، ابتدأها النحاة فلم يكد يشاركهم في تقريرها ووضعها بإزاء معانيها غيرُهم من أهل العلوم التي اعتمدوا عليها، ولم يجدوا بدًّا من التعبير بها عما يريدون في أثناء تحليل النصوص تحليلًا معنويًا، وشرح معانيها، وما استعمالهم لها في علومهم المتعددة بمعانيها النحوية الخاصة والتزامهم بذلك إلا اعتراف منهم على اختلاف تخصصات علومهم بجهود النحاة في هذا الجانب من خدمة المعنى، وحضوره في شتى العلوم المكتوبة باللسان العربي، ووجدانهم تلك المصطلحات لغةً علمية دقيقة قادرة على التعبير عن مراداتهم في تلك العلوم مهما غاصوا فيها وتعمّقوا في معانيها.

ومما يوضّح اهتمام أرباب علوم المعاني المختلفة بهذه المصطلحات توظيفهم لها على طريقة الإعراب النحوي في الكشف عن المعاني التي تُعنى تلك العلوم بالكشف عنها، فما أكثر أن يقول المفسِّر أو شارح الحديث أو الفقيه

أو البلاغي أو شارح الشعر أو غيرُهم عن لفظة ما في نصٍّ يعالجه إنها حال، أو خبر، أو صفة، أو مفعول مطلق أو لأجله أو غيرُ ذلك من مصطلحات النحو في باب الإعراب ليكشف بذلك عن معنى عميق أراده في النص الذي يدرسه ويحلّله، ويكون إعرابه لتلك اللفظة بذلك المصطلح النحوي فحسب كافيًا في إيصال المعنى إلى القارئ، ومقنعًا لكلا الطرفين في فهم المعنى وإفهامه.

وكما كانت هذه المصطلحات النحوية دقيقة ومعبّرة تمام التعبير عن مفاهيمها الموضوعة بإزائها فقد ساعدت على الاختصار الشديد في اللغة العلمية، بحيث يُعبَّر عن المعنى العميق، والمفهوم الواسع بلفظة من تلك الألفاظ التي اكتسبت صفة الاصطلاح بما تحقق لها من التواضع عند النحاة وأخذها عنهم بذلك المفهوم سائر أهل العلوم المكتوبة باللسان العربي، فكانت بذلك ألفاظًا وجيزة حاملة لمعانٍ غزيرة عزيزة.

ويشبه هذا أيضًا وينحو منحًى ثالثًا في بيان خطر عمل النحاة على المعاني عند المفسّرين وغيرهم من أهل العلوم المعنيّة بالمعنى أن قواعدَ النحو وأحكامَه وتقريراتِه التي استنبطها النحاة من لغة العرب هي معتمَدُ توجيه المعاني عن أولئك المفسرين وأمثالهم، ولا يستقيم لهم بيان المعنى من النص الذي يقصدون إلا بمراعاة أصول الصنعة النحوية ومقتضياتها، فإذا وضع النحاة شرطًا من الشروط أو ضابطًا من الضوابط أو شيئًا من أحكام الصنعة لتركيب ما وَفق ما استنبطوه من استقرائهم للكلام العربي كان مراعًى عند أهل العلوم الأخرى في بيان المعاني، يوضّح ذلك اشتراط النحاة لعمل الأفعال الناقصة (زال وفتئ

وبرح وانفك) أن يسبقها نفي أو شبه نفي[١]، ولما جاء ظاهر القرآن باستعمال مضارع (فتئ) غير مسبوق بالنفي في قول الله تعالى:قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ [٢]خرّجه المفسرون على مقتضى شرط النحاة؛ فقدّروا النفي؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديره، إذ لو أُخِذ الكلامُ على ظاهره دون اعتبار بالمقتضى النحويّ في نوع الفعل (فتئ) وشرط عمله لتناقض مع الواقع؛ فكان يكون المعنى (أنّك نسيتَ يوسف)، وهذا ما لم يكن، وتعيّن في المعنى تبعًا للصنعة تقديرُ نفيٍ نافٍ للنفي الذي في (تفتأ)؛ لأنّ نفي النفي إثبات كما هو متقرّر، فيصبح الكلام مثبتًا عند اعتبار المقدّر؛ يتحقق به معنى بقاءِ يعقوب على حال تذكّره لابنه يوسف عليهما السلام.

يقول الفراء: (((قالوا تالله تفتأ) معناه لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الأَيمان؛ لأنها إذا كانت خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بِلاَم، ألا ترى أنك تقول: (والله لآتينَّكَ)، ولا يجوز أن تقول: (والله آتيك) إلّا أن تكون تريد (لا)، فلمَّا تبيَّن موضعُها وقد فارقت الخبر أُضمرت))[٣].

وفي التزام المفسرين عند بيان معنى آيات القرآن –كهذه الآية– بالتحليل النحوي للتركيب اللغوي دليل على أثر مقتضيات الصنعة النحوية[٤] على المعنى التفسيري، وأنه لا غناء لعمل المفسرين في بيان معنى الآية عمّا قرّره

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٩/١

[٢] سورة يوسف آية ٨٥

[٣] معاني القرآن ٥٤/٢

[٤] ينظر الكتاب لسيبويه ١٠٥/٣

عمل النحويين في استنباطهم أحكام العربية، يقول القرطبي عند هذه الآية: ((وزعم الفراء أن (لا) مضمرةٌ، أي: (لا تفتأ)... قال النحاس: (والذي قال حسن صحيح)، وزعم الخليل وسيبويه أن (لا) تُضمر في القسم؛ لأنه ليس فيه إشكال، ولو كان واجبًا لكان باللام والنون))[1].

ويلاحظ في هذا النص مع اختصاره أمر آخر يبيْن عن حظوة النحو عند المفسرين وأثره في الكشف عن المعاني التي يرومون الكشف عنها وهو حشد القرطبي لجمع من أعلام النحو الكبار لتقرير معنى الآية بناءً على تقرير جانب الصنعة النحوية، وليس هذا الموضعُ إلا مثالًا على احتفاء المفسرين بكلام النحاة، وعنايتهم بتقريراتهم النحوية، وبنائهم عملَهم في التفسير على عمل النحويين في اللغة، وكتبُ التفسير تفيض بأمثاله، وبها ينكشف جانب من جوانب حاجةِ المعنى لتنظيرات النحاة، وتَرتّبِه على التأويل النحوي الصناعي ليستقيم وإلا فسد، وهذا شيء ظاهر لا يستنكر، وإنما أذكره في سياق الحديث عن دور النحاة في صيانة المعنى الكلامي تأكيدًا على عملهم في هذا الاتّجاه ألا يُجهل، فليس عملهم وإن كان في ظاهره متّجهًا إلى الصنعة النحوية والعناية بألفاظ الكلام وعوارض التراكيب إلا خدمةً للمعنى، واحتياطًا له، وحفاظًا على جنابه، فهم في اعتنائهم بالمعنى في نحوهم وصنعته نظيرُ العرب في عنايتهم بألفاظ لغتهم مع قصدهم إلى المعاني في المقام الأول كما يقول ابن جنّي: ((فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها، وحمَوا حواشيَها وهذّبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا تريَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمةٌ

---

[1] الجامع لأحكام القرآن ٤٣٣/١١

منهم للمعاني، وتنويه بها، وتشريف منها، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته وتقديسه، وإنما المبْغيُّ بذلك منه الاحتياطُ للموعَى عليه... فكأنّ العرب إنما تُحلّي ألفاظها وتدبّجُها وتَشيْها وتزخرفُها عنايةً بالمعاني التي وراءها، وتوصّلًا بها إلى إدراك مطالبها))[1]، فكذلك النحاة، ما يظهر في عملهم من عنايتهم بمقتضيات الصنعة اللفظية عائد أثره إلى المعنى، وكلامهم فيها هو المعوّل عليه عند أرباب العلوم المعنيّة به، فآل الأمر أن يكون عملهم خدمةً للمعاني، وبيانًا لها، وكشفًا عنها.

وهذا التنظير للنحاة بالعرب ولعملهم بعملهم أمر معتبر صحيح، وقد اعتمده ابن جني نفسُه وبنى عليه شيئًا من اعتبار قول سيبويه ومتقدّمي النحويين في اللغة بما لم يرد به نصّ عن أهلها، فنبّه على أن أولئك النحاة مقتفون منهج العرب، متّبعون طريقتهم، فتنظيرهم بهم مقبول سائغ، وما أحسن عبارته عن ذلك في قوله: ((ولما كان النحويّون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله، لا سيما والقياس إليه مصغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرف إذًا ما نحن عليه

[1] الخصائص ١/٢١٧، ٢٢٠

للعرب مذهبًا، ولمن شرح لغاتِها مضطربًا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم))[1].

وخلاصة القول في هذه الأنحاء من صور اهتمام النحاة بالمعنى –سواء من جهة المصطلحات العقلية العامة التي شارك النحاة في تقرير معانيها وكان لهم قصب السبق في ذلك كما هو واضح من تقريراتهم في كتبهم وما حفظه لهم العلماء في العلوم كافة والمعنيّون بكتب المصطلحات والتعريفات خاصة كالنوع الأول من المصطلحات المذكورة آنفًا، أم من جهة المصطلحات النحوية الخاصة التي ابتكرها النحاة وابتدؤوها وتتابع على التعبير بها أهل العلوم الأخرى وهو النوع الثاني من المصطلحات المذكورة قريبًا، أم من جهة ضوابط الصنعة النحوية ومقتضياتها التي هي خادمة للمعنى في حاقِّ الأمر، فلا يستقيم لأهل العلوم المعنية بالمعاني الكلام في معانيها إلا بتحقّق معطيات علم النحو وتقريراته– أنها صور تكشف بجلاء عن جانب مهمّ من جهود النحاة في خدمة المعنى، وفضلٍ كبيرٍ وعامّ لهم فيما قدّموه في هذا الاتجاه، ونكرانُ ذلك أو مطالبة النحاة بالاشتغال بمعانٍ هي من شأن غيرهم من أهل العلوم المعنيّة بدراسة المعنى هو قصور في تصوّر ما ينبغي أن يُخدم به المعنى، لا أن النحاة قصّروا في خدمته، ولو اشتغل النحاة بجهات أخرى من المعنى مما يطالبهم به من لم يعرف حقيقة عملهم والحاجةِ إليه لكانوا قد دخلوا فيما ليس من شأنهم، وقَصُروا عما يعنيهم، وقصّروا فيما وجب عليهم من جوانب رعاية المعنى التي تعنيهم قصورًا ظاهرًا،

---

[1] السابق ١/٣٠٨-٣٠٩

ولأخلّوا بما هو من عملهم خللًا كبيرًا، يصل أثره وضرره إلى علوم اللسان العربي كافة، فرحمة الله عليهم ورضوانه، وشكر الله سعيهم!

كتب إعراب القرآن ومعانيه وموقعها من دراسة المعنى:

وإذا ما التفتنا إلى جهة ثانية من جهات اشتغال النحاة بالمعنى وجدنا صورة من صور عنايتهم به ودراستهم له وقيامهم بحقه تتمثّل فيما ألّفوه من كتب كثيرة وجليلة في معاني القرآن وإعرابه، كان لها أثر ظاهر في الكشف عن معاني آيات القرآن وتفسيرها من جهة إعراب ألفاظها وبيان الأوجه النحوية للتراكيب القرآنية.

بل إن كتب معاني القرآن ككتب الفراء والأخفش والزجاج ونحوها كانت النواة الأولى لكتب التفسير والتأليف فيه[1]، كما أن التأليف في إعراب القرآن ومعانيه أصبح من بعدُ علمًا قائمًا بذاته معدودًا في علوم القرآن ونوعًا من أنواعه[2].

ولست هنا في مقام الكلام على جهود اللغويين بصفة عامة في تفسير القرآن وبيان غريبه ونحو ذلك، وإنما أتحدّث عن النحويين خاصة وأعرّف بشيء من جهودهم العلمية، وعملهم النحوي فيما يتّصل بالمعنى، ولا سيما معاني القرآن الكريم.

فهذا السبق للنحاة في ميدان الكشف عن معاني القرآن أولًا ثم تمهيدهم الطريق لمن بعدهم في توسيع دائرة البحث والتأليف في تفسير القرآن حتى آل إلى ما آل إليه من السعة والشمول، ومن العمق والتحقيق في تفسير معاني

---

(١) ينظر المعجم العربي للدكتور حسين نصار ص٤٢

(٢) ينظر البرهان للزركشي ٢٩١/١، ٣٠١، والإتقان للسيوطي ٧٢٨/٣، و١٢١٩/٤، وأنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن للدكتور مساعد الطيار ص٤٥، ٧٣

القرآن لا يصحّ كفرانه، ولا يليق نكرانه، ولا ينبغي نسيانه، بل هو جهد ظاهر مبكِّرٌ في البحث المعنويّ عند النحويين.

ثم إنه لم يقف دور النحاة عند هذا الأمر بل كان لهم مشاركتهم المتعددة في تفسير القرآن والتأليف فيه فيما بعدُ بنفَس نحويّ، كما نجد في الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، وغيرها من كتب التفسير المبنية على التنظير النحويّ.

فقد كان للنحاة فضل السبق والتتميم بدراسة هذا الجانب من جوانب المعنى، وكان ما ألّفوه في هذا الاتّجاه من التفسير اللغويّ والإعرابيّ والكلامِ في معاني القرآن من جهة النحو معتمَدَ كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن، وقواعد الاستنباط.

وإذا كان من المتقرّر أن الإعراب فرع المعنى، فإن لازمَ ذلك أن وجوه الإعراب التي أخذ بها النحاة المعربون هي تقرير لوجوهٍ من المعاني التفسيرية لما يعربونه، ومشاركة ظاهرة منهم لبيان معاني القرآن وتفسيره، يقول العكبري عند حديثه عن القرآن والعناية بمعانيه وارتباطها بإعرابه: ((وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه...))[1].

ولا غناء في تفسير القرآن عن مراعاة الوجوه النحوية الإعرابية التي قال بها النحاة المعربون، وبنوا عليها المعنى التفسيري للآية أو بنوها عليه، ((فإن الاهتمام بمسائل النحو التي لها أثر في المعنى واختلافِه مطلب مهمّ لمفسّر

[1] إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٣/١

القرآن))[1]، ومن نظر في كتب تفسير القرآن الكريم، جامع البيان للطبري فما بعده، وجد حضورًا كثيفًا للأوجه النحوية، وأعاريب النحاة لما لها من أثر في الكشف عن مراد الآية، والترجيحِ بين المعاني بوجوه الإعراب المختلفة، فقد كانت كتب النحاة ولا سيما كتب معاني القرآن وإعرابه عمدة لكتب التفسير في إيضاح المعنى، يقول الطبري في تفسيره: ((...فهذه أوجه تأويل "غير المغضوب عليهم"، باختلاف أوجه إعراب ذلك، وإنما اعترضْنا بما اعترضنا في ذلك من بَيان وُجوه إعرابه –وإن كان قصدُنا في هذا الكتاب الكشفَ عن تأويل آي القرآن– لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرّتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وُجوه تأويله، على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته))[2].

وفي هذا النص تأصيل واضح من شيخ المفسرين لحاجة المفسّر واضطراره في بيان المعنى إلى الكشف عن وجوه الإعراب، وأن توظيف المفسرين للإعراب النحوي في أثناء عملهم في التفسير ليس ترفًا علميًا، وإنما هو ضرورة علميّة من شأنها أن تفصح عن وجوه تأويل الآية ومعانيها، أو تساعد على ذلك، ووجوه الإعراب تلك التي تدعو الحاجةُ المفسّرَ إلى الوقوف عليها والكشف عنها هي جزء أساسيٌّ من جهد النحاة وعملهم وما حفظوه في كتبهم ودراساتهم النحوية حيال المعنى.

---

[1] أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن ص٥٨

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ١/١٨٥

ولا يقف الأمر في بيان أهمية الإعراب ومصطلحاته على بيان المعنى التفسيري للآية، بل يتعدّى ذلك إلى التأثير على الوقف والوصل عند قراءتها، فلطالما رُتِّب حكم الوقف والابتداء على الوجه الإعرابي لما يوقف عليه أو يبتدأ به، ثم يختلف ذلك الحكم باختلاف وجه الإعراب من نظرٍ إلى آخر، يقول أحمد الأشموني المقرئ في معرِض حديثه عن موضع من مواضع الاحتمال للوقف والوصل بناء على اختلاف وجه الإعراب: ((يبنى الوقف والوصل على اختلاف مذاهب المعربين))[1]، وهذه العبارة وأمثالها مما يرتِّب حكمَ الوقف أو الابتداء على الإعراب ومقتضيات النحو متكررة في الكتب المعنيّة بهما.

والأمثلة على تعلّق حكم الوقف والابتداء والاختلاف فيهما بتنوّع الوجه الإعرابي المحتمل متظاهرة متضافرة، من ذلك ما ذكره أبو عمرو الداني عند ذكر قصة الهدهد وبلقيس من سورة النمل في قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [2] قال: ((عن بعض أهل العلم أنه قال: الوقف (ولها عرش) والابتداء (عظيم)، على معنى: عظيمٌ عبادتُهم للشمس، قال: وقد سمعت من يؤيد هذا المذهب ويحتج بأن عرشها أحقر وأدق شأنًا من أن يصفه الله عزّ وجلّ بالتعظيم، قال المقرئ أبو عمرو: فيرتفع قوله: (عظيم) على هذا المذهب بالابتداء، والخبر في قوله: (وجدتها)، والتقدير: عظيم وجوده إيّاها وقومَها

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص٧١

[2] من الآيتين ٢٣-٢٤

ساجدين للشمس من دون الله، لأن الذي استعظم سجودُهم لغير الله، لا العرش؛ لعلمه بما آتى الله نبيه سليمان عليه السلام من الملك العظيم والأمر الجسيم الذي لم يؤتَه أحدٌ، والأوجه في ذلك عند أهل التمام أن يكون (عظيم) تابعًا للـ(عرش) وصفةً له، إذ غير مستنكر أن يصفه الهدهد بذلك لما رأى من تناهي طوله وعرضه وما كان فيه من كل الزينة، وإن كان قد شاهد من ملك سليمان ما يدقّ ذلك عنده، والله أعلم، والوجه الأول جيد بالغ، وإن كان التفسير يؤيد الوجه الثاني))[1]، فواضح من هذا النص الارتباط بين المعنى والإعراب وما ينتج عن تنوّع النظر فيهما من تنوّع حكم الوقف والابتداء، وواضح أيضًا من تعبير الداني عن المذهبين في موضع الوقف والابتداء وتوظيفه للإعراب ومصطلحاته في الكشف عن المعنى المستتبع لهما اعتمادُ علماء الوقف والابتداء على النحو ومقتضياته في التعبير عن مسائلهم العلمية، ومعاني ما يبحثون فيه.

والكلام في الإعراب النحوي وارتباطه بالمعنى المتحصّل عليه من التراكيب باب واسع ومفروغ منه، وبينهما من التلازم ما لا ينبغي خفاؤه على متعاطي هذا العلم أو من يتكلم فيه، وبعض من لا يُحسن ذلك قد يردّد أن النحو علم لفظيّ، وأن النحاة لم يعنَوا بالمعاني، وهذا إساءة لهم ولعلمهم وسوء فهم منه، ومن أدلّ شيء على ذلك أن السبب الأوّل المقتضيَ لتوجّه الأمّة إلى علم النحو ووضع أحكامه منذ وقت مبكّرٍ جدًّا سبق فيه غيره من العلوم، وكان مفتتح التنظير العملي في هذه الأمّة كان مردّه إلى علاقة الإعراب بالمعنى وأثر

---

[1] المكتفى في الوقف والابتدا للداني ص٤٢٨

النحو في ضبط ذلك، فقد روى أبو بكر بن الأنباري قال: ((حدثني بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله محمد بن يحيى القُطَعيّ قال: حدثني محمد بن عيسى عن يزيد قال: حدثني أبو توبة الربيع بن نافع الحلبي قال: حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن ابن أبي مُليكة قال: قدمَ أعرابي في زمان عمر فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ قال: فأقرأه رجل (براءة) فقال: ﴿أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله﴾ بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمرَ مقالةُ الأعرابي فدعاه، فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت: من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة (براءة)، فقال: ﴿أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه﴾، فقلت: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، قال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿إن الله برئ من المشركين ورسولُه﴾ [1] ، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألا يُقرئ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو))[2]، وسواء أكان الآمر بوضع علم النحو هو عمرَ أم عليًّا رضي الله عنهما أم زيادًا أم غيرهم –على اختلاف الروايات في هذا المعنى– فإن تلك الروايات بمجموعها صريحة في أنّ النحوَ هو أول العلوم التي وضعت لضبط الكلام على مقتضيات

---

[1] سورة التوبة آية ٣

[2] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١/٣٧-٣٩

المعاني المقصودة منه، وأنّ إعرابه وثيق الصلة بمعانيه، ففساد المعنى أو صحّته في الآية السابقة مرتّب على مقتضيات الإعراب النحويّ.

ولا يقف الأمر في نحو هذا عند مجرد اللحن والخطأ، بل لقد كان تغيير الإعراب لتغيير المعنى في بعض آيات القرآن، وحرْفها عن وجهها مدخلًا لتسويغ شيء من الاعتقاد الفاسد، والاستدلال على صحته بذلك الإعراب، يذكر في ذلك أنّ جهميًا جاء لقول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ فنصَبَ اللفظ الكريم (الله) بتغيير العلامة الإعرابية؛ ليكون موسى هو الفاعل مؤخرًا؛ وليتمّ له معتقده في نفي صفة الكلام عن الله تعالى، فقال له أبو عمرو بن العلاء: وما تصنع بقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [1] فما أحارَ جوابًا[2]؛ لأن الضمير في الآية الثانية العائدَ إلى موسى لا احتمال في إعرابه، ولا إمكان لجعله فاعلًا، فلا وجه له إلا أن يكون في موضع المفعول به، ففسدَ معتقَد الجهمي، وثبتَ كلام الله تعالى صفةً له.

وهذا الجدل الكلاميّ وما يتضمّنه من عظيم خطر القضية التي يعبّر عنها مبناه على مقتضيات النحو، والأوجه الإعرابية المحتمَلة من التركيب، فإن ذاك الجهمي لم يزد على أن حمّل الآية الأولى صورة إعرابية يحتملها بناء التركيب فيها وإن لم يثبت قراءةً ليصل بذلك الوجهِ الإعرابيّ إلى تقرير معتقده، وإنّ أبا عمرو لم يزد في الردّ عليه على أن أورد عليه آية أخرى تحمل تركيبًا نحويًا فاصلًا غير محتمِل، من شأنه أن يبطل ما ادّعاه الجهمي في التركيب الأول، ويلزمه من

---

[1] سورة الأعراف آية ١٤٣

[2] الصواعق المرسلة في الردّ على الجهمية والمعطلة لابن القيّم ١٠٣٧/٣

واقع مقتضى الصنعة النحوية والوجه الإعرابي أيضًا بالمعنى الحقّ، والنحو كفيل بإحقاق الحق وإبطال الباطل في مثل هذا!

وفي نحو ما تقدّم من كون المصطلحات النحوية الإعرابية ذات تأثير ظاهر على توجيه المعاني التفسيرية، وأن مجرّد الإعراب دون تفريع له على المعاني الصحيحة المقصودة ينتج معاني لا تليق بكتاب الله تعالى ينبّه ابن القيم رحمه الله تعالى بقوله: ((وينبغي أن يُتفطّن ههنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يُحمل كلام الله عزّ وجلّ ويفسّرَ بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون به الكلام له معنًى ما، فإنّ هذا مقام غَلِطَ فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسّرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أيُّ معنًى اتّفق، وهذا غلط عظيم، يقطع السامعُ بأن مراد القرآن غيرُه، وإن احتمل ذلك التركيبُ هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن))[1]، ثم أورد ابن القيم أمثلة لفساد المعاني التفسيرية تبعًا لفساد الإعراب النحوي، وهو بهذا القول قد عدّ الإعراب النحوي ضربًا من التفسير، وإذا كان الغلط في الإعراب ينتج غلطًا في المعاني التي يحمل عليها القرآن، فإن الصواب في الإعراب جزء من تفسير القرآن على وجهه، وهذا من أهمّ أوجه العناية بالمعنى، ورعايته وأظهرها، وهو من عمل النحاة تأصيلًا وتفريعًا، فقد أصّلوا للإعراب بما قرّروه من قواعد الصنعة وأصول الصناعة على المستوى النظري في كتب النحو، وفرّعوا على ذلك التأصيلِ مؤلفاتهم المذكورة في إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره.

---

[1] بدائع الفوائد ٨٧٦/٣

وكذلك كانت مصطلحات الإعراب ومواقعه التي قرّرها النحاة وأصّلوا أصولها وطبّقوها على النصوص وسيلة من وسائل المفسّر للترجيح بين المعاني المحتملة في الآية، وهذا معنى مهمّ في بيان حاجة التفسير إلى العمل النحوي، يقول الزركشي: ((وعلى الناظر في كتاب الله الكاشفِ عن أسراره النظرُ في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلّها، ككونها مبتدأً أو خبرًا أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة))[1].

فلم يكن تفسير القرآن الذي هو أشرف العلوم المعنيّة بالمعنى بمنأًى عن تقريرات النحاة، ولا مستغنيًا عن عملهم النحوي في أصوله وفروعه لبيان المعاني العميقة للآيات القرآنية، فضلًا عما سبق الكلام عليه من تآليفهم في خدمة القرآن الكريم ومعانيه ومشاركاتهم التفسيرية.

---

[1] البرهان في علوم القرآن ٣٠٢/١

عناية النحاة بالحديث النبوي وأثر ذلك في المعنى:

ويشبه ذلك -وإن لم يكن بالمستوى نفسه من الحظوة والكثرة- جهودُ بعض النحاة في خدمة الحديث النبويّ، سواء على مستوى التأليف في إعراب ألفاظ الأحاديث النبوية، والكشف عن معانيها من جهة أوجه الإعراب التي يتحقق بها وجه المعنى على غرار ما ذكره الطبري آنفًا في انكشاف وجوهٍ من معنى الآية بما تدل عليه وجوه إعرابها، أم على مستوى اعتماد شرّاح الحديث على تقريرات النحاة وتوجيهاتهم النحوية ووجوه الإعراب المختلفة، وقواعد النحو وأصوله الكلية في توجيه معاني الأحاديث النبوية، والاستنباط منها، والترجيح بين الأنظار المتنوعة في فهم الحديث الشريف، وحاجة شارح الحديث النبوي ودارسِ أحكامه إلى معرفة المقتضيات النحوية المؤثرة في فهم معنى النص النبويّ.

فقد ألّف أبو البقاء العكبري كتابه في إعراب الحديث النبوي، وكتبَ ابن مالك كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) في هذا السياق، وللسيوطي عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي[١]، وثمة عدد من الرسائل التي تناولت بالإعراب أحاديث بعينها، ذكرها السيوطي في كتابه الآنف ذكره، وجمعها محقق كتابه في مقدمة تحقيقه[٢].

ومن نماذج عناية كتب إعراب الحديث النبوي بمعنى الحديث وإسهامه في تقرير معنى أو نفيه أنْ جمع العكبري إلى إعراب ألفاظ الحديث التنبيهَ على بعض ما يتأثر به المعنى من أوجه الإعراب، وما يجوز من أوجه الإعراب أو يمتنع تبعًا للمعنى صحةً وفسادًا، ففي قول النبي ﷺ حين سمع حَطمة الناس خلفه:

---

[١] ينظر عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ص٦٧

[٢] ينظر ص٤٨-٥٠

((...رويدًا أيها الناس؛ عليكم السكينةَ))[1] يقول العكبري: ((الوجه أن تنصب (السكينة) على الإغراء، أي: (الزموا السكينة)... ولا يجوز الرفع؛ لأنه يصير خبرًا، وعند ذلك لا يحسن أن يقول: (رويدًا أيها الناس)؛ لأنه لا فائدة فيه))[2]، ومعنى هذا أن رفع (السكينة) في الحديث يقتضي كون جملة (عليكم السكينة) جملةً خبرية تفيد حصولَ السكينة عليهم، وتحقّقَها لهم، وفي هذا نقض لأول الكلام، إذ لو تحققت السكينة على المخاطبين لكان لازم ذلك أنْ لا معنى للأمر بالرَّوْد في الجملة الأمرية الأولى، أما على معنى الإغراء فالكلام في الجملتين متّفق، يؤكّد بعضه بعضًا.

ثم إن شرّاح الحديث النبوي قد أولوا إعراب تلك الأحاديث عنايةً خاصة؛ لما رأوا من أثره في بيان معاني الحديث وتقريرها، ولا سيما بدر الدين العيني في شرحه للبخاري، فقد عُني به، إذ جعل عنوانًا متكررًا في شرحه للأحاديث بلفظ (بيان الإعراب)، يذكر فيه إعراب اللفظة وما يترتب على ذلك من المعنى، ويبيّن اختلاف المعاني باختلاف أوجه الإعراب، فكان الإعراب وسيلته لبيان ما يحتمله الحديث من المعاني، من ذلك حين تعرّض لإعراب حديث بدء الوحي وفيه: ((فكان لا يَرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح))[3] قوله في إعراب كلمة (مثل): ((منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير (إلا جاءت مجيئًا مثل فلق الصبح أي شبيهة لضياء الصبح)، وقال أكثر الشراح إنه منصوب على الحال،

---

[1] مسند الإمام أحمد بالرقم (٢١٧٦٠، و٢١٧٦١) ٣٦/٩٣، ٩٤

[2] إعراب الحديث النبوي ص٦٩

[3] صحيح البخاري بالرقم (٣) ١/٨

وما قلنا أولى؛ لأن الحال مقيّدة، وما ذكرنا مطلق، فهو أولى على ما لا يخفى على النابغة من التراكيب))[1].

وفي الحديث نفسه ينبه على أن لفظ (الليالي) في قول أمّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها: ((وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه –وهو التعبد– الليالِيَ ذوات العدد)): ((منصوب على الظرف، والعامل فيه (يتحنث) لا قوله (التعبد) وإلا يفسد المعنى؛ فإن التحنث لا يشترط فيه الليالي بل هو مطلق التعبد))[2]، وهذا واضح في الارتباط الوثيق بين الإعراب والمعنى، وأنه فرع عنه، فإن تعليق اسم الزمان (الليالي) بلفظ (التعبد) يُحدث معنى يختلف عن تعليقه بـ(يتحنث)، وذاك المعنى غير صحيح، وهذا التعليق للظرف إجراء نحوي، وعمل من أعمال النحاة وثيق الصلة بالمعنى، ذو أثر ظاهر فيه.

وهذا نظير جعل المفسرين العامل في لفظ (يوم) في قول الله تعالى: ﴿فتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [3] هو الفعل (اذكر) مقدرًا، أو الفعل (يخرجون) مؤخرًا، أو أشياء أخرى ليس منها الفعل (تولّ) مع قربه[4]؛ لأن في تعليقه بـ(تولّ) قبله فسادًا في المعنى أو ضعفًا، فالتعليق النحوي للظروف لا يكون إلا بما يقبله المعنى ويؤيده، وعند فساد المعنى يمتنع التعليق، ومن هنا يتبيّن التكامل بين التنظير النحوي والاقتضاء المعنوي للتراكيب اللغوية.

---

[1] عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٥٦/١

[2] السابق

[3] سورة القمر آية ٦

[4] ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧/٢٠

ومن نظر في تردّدِ ذكر النحاة وحضورِهم العلميّ في كتب شروح الحديث واعتماد شرّاحه على أصول النحاة وتقريراتهم ومذاهبهم وأعاريبهم في الكشف عن معاني الحديث النبويّ تبيّن له مكانة عمل النحاة من هذا العمل العلمي المعنويّ الهادف إلى بيان معاني كلام النبوّة الذي هو وحيٌ يوحى من الله تعالى إلى نبيّه الكريم صلوات الله وسلامه عليه، وهذا القدر من تفسير شرّاح الحديث النبويّ لمعانيه وإن كان العمل المباشر فيه لعلماء الحديث، فإنّ دور النحاة فيه من ورائهم لا ينكر، وأثرَهم في التمهيد له بما قرّروه من قواعد العربية وأحكام اللسان العربي وأصول الكلام وقوانينه عمل ظاهر يُشكر.

وهذا المعنى ظاهر في علوم الإسلام بعامّة، علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله والعقيدة والبلاغة وشروح الشعر وتحليل النصوص وغير ذلك، فإن للنحو والنحاة حظوةً في العلوم المكتوبة باللسان العربي كافّة بما لا يكون مثلُه لغيرهم، وهذا دالٌّ على مكان علم النحو وعمل النحاة فيه من العلوم المتنوّعة، وأنه لا غناء لشيء منها عنه، وأن أثره ليس مقصورًا على الجانب اللفظي من اللغة كما قد يُتصوّر، بل إن قوانين النحو وأصوله وقواعده وأحكامه وتقريراتِه وأعاريبه ومصطلحاته ذاتُ أثر ظاهر في أيّ علم من تلك العلوم، ولا قوام للمعنى المنشود من ورائها إلا به، ما دام أن لسان ذلك العلم هو اللسان العربي، ولم تزل أسماءُ علماء النحو وألقابُهم وكناهم دوّارةً في مؤلّفات علوم الإسلام كافة.

علم المعاني ثمرة من ثمار علم النحو:

وإذا ما نظرنا إلى علم المعاني الذي ميدانه بيان الفروق والوجوه بين التراكيب واختلاف معانيها باختلافها وجدنا أن أستاذَ هذا العلمِ وشيخَ البلاغيين فيه لطالما صرّح بأثر أحكام النحو وقوانينه ومعاني تراكيبه المستفادة مما قرّره النحاة من الكلام العربي واستنبطوه منه، وأنها معدن النظم[١] الذي هو أساس علم المعاني، والذي به يتفاضل الكلام؛ فلا مزية لبعضه على بعض إلا به، وذلك النظم ((إنما هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله))[٢].

وفي مقام توضيح عبد القاهر لمراده من فكرة النظم التي بنى عليها علم المعاني وتعبيرِه عن ذلك بالمصطلحات النحوية والإعرابية ما يكشف بصريح العبارة عن كونها فرعًا من فروع النحو ومقتضياته الإعرابية، يقول: ((وجملة الأمر أن النظم إنما هو أنّ (الحمد) من قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٣] مبتدأ، و(لله) خبره، و(رب) صفة لاسم الله تعالى، ومضاف إلى (العالمين)، و(العالمين) مضاف إليه، و(الرحمن الرحيم) صفتان كالربّ...))[٤]، ويستمرّ عبدالقاهر في إعراب سورة الفاتحة ولم يزد في ذلك على طريقة النحو وبمصطلحاته الإعرابية لبيان كيف يكون النظم الذي ذكر منزلته من الكلام.

---

[١] ينظر دلائل الإعجاز ص٥٢٦

[٢] السابق ص٤٥٢

[٣] سورة الفاتحة الآيتان ١-٢

[٤] دلائل الإعجاز ص٤٥٢

ويؤكد الجرجاني على أن النحو بمصطلحاته وما تقرّر به من أحكام عند النحاة هو عمدة علم المعاني، سواء كان على مستوى النظم الذي ليس إلا توخي أحكام النحو على ما سبق ذكره، أم على مستوى مباحث البلاغة الخاصة كالاستعارة والتمثيل والكناية وأنواع المجاز، وأنه لا قوامَ للبحث في الإعجاز ولا الكلامِ على المباحث البلاغية إلا بمراعاة أحكام النحو، وما ثبت من تقريراته، وأنقل هنا كلامه بنصّه وإن طالَ؛ ليكون أدلّ على المقصود، وأدعى للقبول، وأكشفَ لهذا المعنى، وأظهرَ لأثر النحو وعمل النحاة، يقول: ((...فإذا بطل أن يكون الوصف الذي أعجزهم من القرآن في شيء مما عددناه، لم يبق إلا أن يكون في النظم؛ لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم والاستعارة، ولا يمكن أن تُجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز وأن يقصر عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آيٍ معدودة في مواضع من السور الطوال مخصوصة، وإذا امتنع ذلك فيها، ثبت أن النظم مكانُه الذي ينبغي أن يكون فيه، وإذا ثبت أنه في النظم والتأليف، وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئًا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنا إن بقينا الدهر نُجهِد أفكارنا حتى نعلم، للكلم المفردة سلكًا ينظمها، وجامعًا يجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كلُّ محالٍ دونه، فقد بان وظهر أن المتعاطي القول في النظم، والزاعم أنه يحاول بيان المزية فيه، وهو لا يعرض فيما يعيده ويبديه للقوانين والأصول التي قدمنا ذكرها، ولا يسلك إليه المسالك التي نهجناها، في عمياء من أمره، وفي غرور من نفسه، وفي خداع من الأمانيّ والأضاليل؛ ذاك لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئًا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية

في النظم، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم، فإن قيل: قولك (إلا النظم) يقتضي إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به معجز؛ وذلك ما لا مساغ له، قيل: ليس الأمر كما ظننت؛ بل ذلك يقتضي دخول الاستعارة ونظائرِها فيما هو به معجز؛ وذلك لأن هذه المعانيَ التي هي (الاستعارة) و(الكناية) و(التمثيل) وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنه يحدث، وبه يكون؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخّ فيما بينها حكم من أحكام النحو؛ فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة، من دون أن يكون قد أُلّف مع غيره، أفلا ترى أنه إنْ قُدّر في (اشتعل) من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [1] أن لا يكون (الرأس) فاعلًا له، ويكون(شيبًا) منصوبًا عنه على التمييز، لم يتصور أن يكون مستعارًا؟ وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة، فاعرف ذلك))[2]، وإذا كان كلامه في مجمل هذا النص تأكيدًا على أثر معاني النحو وأصوله وقوانينه وأحكام التراكيب على النظم وعلم المعاني فإن في ختام قوله هذا تصريحًا أكيدًا على أثر النحو وما يتفرّع عنه من الإعراب في تقرير أخصّ صور المعاني وتفرُّعها عليه، وأن لا قوام لها إلا بأحكامه ومعانيه.

فإذا كان كذلك استبان مكان علم النحو من علم المعاني، وتبين أثر مقوّماته التي يمثّلها عمل النحاة في استنباطهم أحكام التراكيب، وسنّهم قوانينها، وما يستتبع ذلك من الخصائص المعنوية للتراكيب النحوية، واختلافها باختلافها،

---

[1] سورة مريم آية ٤

[2] دلائل الإعجاز ص٣٩١-٣٩٣

والمنهج الذي سار عليه النحاة لهذا الغرض واعتمدوه حتى استقام لهم بناء النحو على ما هو عليه = تبين أثر ذلك في سبيل رعاية المعاني، ونَهْج الطريق للبلاغيين ليتعمّقوا في كشف تلك الخصائص المعنوية، وربطها بمقتضيات الأحوال.

وبهذا يكون عمل النحاة قد أمكن ناظمَ الكلام المقتفي سمت كلام العرب من جهةٍ ومتعرّفَ معانيه والكاشفَ لأسراره والباحث عن خصائصه من جهةٍ أخرى من بلوغ هاتين الغايتين، غاية صوغ الكلام على مقتضيات أحكام التراكيب العربية مع مراعاة خصائصها التركيبية والمعنوية في أعمق صورها وأدقّها، وغاية شرْع باب التحليل البلاغي للنصوص اللغوية، والتعمّق في أسرار بلاغتها، واستكناه دلائل الإعجاز البياني، وانكشف بهذا جانبٌ شريفٌ من جوانب خدمة النحاة للمعنى من خلال عملهم النحويّ الجليل، وبنائهم لصرحه الشامخ، فكان عملهم من هذا الوجه أساسَ علم المعاني، ومقدمة البحث البلاغي، ورحم الله عبدالقاهر الذي عرف للنحاة قدرهم، واعترف بالفضل لعملهم في بيان منزع أصل المزية التي يتفاضل بها الكلام، وبها حصل الإعجاز، وما هو إلا نحويٌّ من النحاة، كتب في النحو على المنهج النحوي المعتبر، ثم فرّع عليه ما كتبه في المعاني.

اختصاص النحاة بدراسة نوع من معاني الكلم:

ومن صور عناية النحاة بالمعنى وخدمتهم له اختصاصهم بنوع من المعاني، واشتغالهم به، ووفاؤهم بحقّه، حتى لم يشاركهم فيه أحد من أهل علوم المعاني المتعدّدة مع احتياجهم الكبير إليه في معاني علومهم؛ اكتفاءً بما قام به النحاة في ذلك؛ لمّا كان جزءًا من عملهم، وهو دراسة معاني الحروف وتحريرُها، وبذلك تكون الدراسة المباشرة للمعنى في ذاته جزءًا من البحث النحوي، ومبحثًا من مباحثه، ومن أدلّ شيء على ذلك قول سيبويه في تعداده أقسام الكلم ((...وحرف جاء لمعنى))[1]، والمعنى الذي جاء الحرف له ليس من قبيل المعنى المعجمي، ولا هو من قبيل المعنى الصرفي؛ لأن الحرف وشبهه من الصرف بريء، كما أنه لا معنى للحرف في نفسه وإنما معناه في غيره، وقد صرّح بذلك السيرافي عند قول سيبويهِ السابق، فالمعنى المدلول عليه بالحرف هو معنى تركيبي لا يختص بلفظة بعينها، وإنما يلقي بظلاله على التركيب بكليّته، كأن يضفي على الخبر المجرد توكيدًا، كدلالة (إنّ) في نحو (إن زيدًا قائمٌ)، أو يحيل الكلام المثبت إلى منفي، كـ(ما) في نحو (ما قام زيدٌ)، ((وإنما تجيء الحروف مؤثرةً في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها، قائمة صحيحة))[2].

ولما كانت معاني هذه الحروف معانيَ تركيبيةً بما يحدثه دخولها من أثر معنويّ على التركيب بكليّته وكانت معاني تلك الحروف مستقرة متّسمة بصفة

---

[1] الكتاب ١٢/١

[2] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤/١

الاطراد التي هي جزء من منهج النظر النحوي بادر النحاة إلى التأليف فيها في كتب خاصة بها منذ وقت مبكر، فالزجاجي المتوفى قريبًا من منتصف القرن الرابع الهجري يكاد يكون أول من ألف في هذا الباب، فكتاب (حروف المعاني) المنسوب إليه بصفة عامّة، وكتابه (اللامات) بصفة خاصة يكادان يكونان باكورةَ هذا العمل[1]، ثم تتابع جمع من النحويين بعده على العناية بحروف المعاني في كتب خاصة بها، هذا من جهة تخصيصها بمؤلَّف، أما من جهة الكلام عليها ضمن كلامهم النحوي وتآليفهم النحوية فذاك شيء متقدّم منذ سيبويه فمن بعده، فقد عقدوا لها أبوابًا فيما ألّفوه من كتب النحو العامة؛ لما رأوا أن هذا المبحث المعنوي هو جزء من عملهم، فخصّوا معانيَها بالتأليف والعرض والمناقشة دون معاني الأسماء والأفعال إلا ما كان بالتبَع؛ لمّا لم يكن ذلك من شأنهم.

وقد صرّح بعض روّاد هذا الفرع النحوي بأن معاني الحروف من أعمق المعاني وأغمضها، وأن ذلك دافع إلى التوجّه نحو البحث فيها والتعمّق في بيانها، يقول المالقي: ((لما ...كانت الحروف أكثرَ دَورًا، ومعاني معظمها أشدَّ غورًا، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على معانيها...))[2].

والناظر في كلام من عُني من النحاة بالتأليف في حروف المعاني يجد التنبيه على توجّه البحث النحوي لمعاني الحروف، ففي كلام المرادي عن دلالة

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق حروف المعاني للزجاجي للدكتور علي توفيق الحمد ص١٩-٢٠

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٩٧

الكلمة على معنى في نفسها أو في غيرها ما يشير إلى التفريق بين المعنى الذي يعني النحويَّ والمعنى الذي لا يعنيه، فإنه حين عرف حرف المعنى بأنه (كلمة تدل على معنى في غيرها فقط)، ذكر في شرح التعريف أن قيد (تدل على معنى في غيرها) فصل يُخرج الأفعال وأكثر الأسماء، من جهة أن دلالتها على معانيها من قبيل الدلالة الوضعية المعجمية، ومن هنا لم تكن تلك الدلالة من عناية النحوي، ولا ضمن مباحثه.

وفي كلامه على قيد (فقط) في التعريف ما يزيد هذا المعنى وضوحًا، ويؤكّد على تفريق النحاة بين المعاني وإن كانت قد تشترك في صدورها عن لفظ واحد، وعنايتهم بما هو من شأنهم دون غيره، يقول في هذا الموضع: ((وقوله (فقط) فصل ثان، يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه، فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر، وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره، كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحد منها يدل –بسبب تضمّنه معنى الحرف– على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له، فإذا قلت مثلًا: (من يقم أقمْ معه)، فقد دلّت (مَنْ) على شخص عاقل بالوضع، ودلّت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ لتضمّنها معنى (إنِ) الشرطية، فلذلك زيد في الحد (فقط) ليخرج به هذا القسم))[1].

ومن هنا فإن المنهج النحوي، ووضوح منزع المعنى الذي يعني النحاة فيما هو من عملهم جعلهم يفرّقون بين المعاني وإن كان اللفظ الذي تصدر

---

[1] الجنى الداني في حروف المعاني ص٢١

عنه واحدًا، فيأخذون ما يعنيهم، وهو المعنى النحويُّ الناتج عن التركيب، حين انضمام الحرف –أو الأداة التي تؤدّي مؤدّاه– إلى غيره في الجملة؛ إذ لا يتأتّى المعنى النحوي التركيبي إلا بذلك، ويدَعون ما كان من قبيل المعنى اللغويّ للمفردات أسماءً كانت أم أفعالًا؛ لأنه ليس مما يعني البحث النحوي، ولهذا اتجهت عناية النحاة بالكلام والبحث والتأليف في المعاني من هذه الجهة إلى معاني الأدوات والحروف، وتعدّدت كتبهم في ذلك؛ لأنها جزء من عمل النحوي، ولم يكن تأليفهم في هذا الصدد خروجًا عما ينبغي لهم، ولم يكن تركهم للتأليف في غير ذلك من ضروب المعاني التي هي من شأن غيرهم من أهل العلوم الأخرى تقصيرًا منهم عما هو من عملهم، وهذا واضح في بيان ما هم معنيّون به من المعاني.

وحين يتكلّمون عن معاني الحروف والأدوات فإنهم يتتبّعونها، ويكادون يستقصون معانيَها النحوية، وربما ذكروا للحرف الواحد معاني عدة قد تصل إلى ثلاثين معنى أو تزيد[1]، ينبّهون على ما كان أصلًا منها لذلك الحرف، وكذلك ما خرج عنه إلى معانٍ أخرى يكون أثره بها ظاهرًا على مجمل التركيب الذي هو فيه، وهذا مما يؤكّد على عنايتهم بما هو من شأنهم، وأنهم لم يتركوا ما تركوه من البحث في ضروب معاني الكلام الأخرى مع هذا التقصّي الشديد في دراسة معاني الحروف تهاونًا أو إغفالًا كما قد يظنّ من لم يعِ طريقة النحاة، أو لم يحسن فهم منهجهم البحثيّ، وفي تتابعهم على التأليف في حروف المعاني وإحجامِ أهل العلوم الأخرى عن ذلك بيّنة على منهجٍ منضبط، وطريق متلئبٍّ

[1] كمعاني اللام التي أحصاها الزجاجي في كتاب اللامات.

إنْ من النحاة وإن من غيرهم، فلا تزاحم بين أعمالهم، ولا تداخل في واجباتهم البحثية، كلٌّ منهم يعمل على شاكلته، وقد علم ميدان عمله، وأدواته البحثية.

وإمعانًا من النحاة في العناية بعملهم في حروف المعاني وأدواتها وضعوا لها المصطلحات والتسميات الدالة على معانيها التي يتأثر بها مجموع التركيب، وتختلف أحكامه باختلافها، ((فمنها نوع يسمى حروف الكفّ...، ونوع يسمى حروف التأنيث... ونوع يسمى حروف الندبة والفصل... ونوع يسمى حرف تقرير، وحرف توبيخ... ونوع يسمى حروف تنبيه... ونوع يسمى حروف شرط وجزاء... ونوع يسمى حروف جواب... ونوع يسمى حرف مفاجأة... ونوع يسمى حرف تعريف... ونوع يسمى حرف غاية... ونوع يسمى حروف تحضيض... ونوع يسمى حروف توكيد... ونوع يسمى حروف قسم... ونوع يسمى حروف نفي... ونوع يسمى حرف تشبيه))[1]، إلى غير ذلك من المعاني المدلول عليها بتلك الأدوات والحروف، وهي كلُّها معانٍ نحويةٌ تركيبية، يُتحصّل عليها من دخول ذلك الحرف في تركيبٍ ما.

وقد تكون تأدية الحرف للمعنى النحويّ حاصلة بانضمامه إلى الاسم وحده كما في أل التعريف داخلة على الأسماء، أو بانضمامه إلى الفعل وحده كحروف التنفيس داخلة على المضارع، أو بانضمامه إلى الجملة بكليّتها، كحروف النفي والتوكيد، أو بالربط بين أجزاء الجملة، كحروف العطف، وكل

[1] رصف المباني في شرح حروف المعاني ص١٠١-١٠٣

ذلك مؤثّر على أحكام التركيب، ومتحقّقٌ فيه كونُه معنًى نحويًّا يدخل ضمن العمل النحوي[1].

وإن يكن حرف المعنى أضعفَ من الاسم والفعل من جهة المعنى المعجمي في عدم دلالته على معنى في نفسه، واحتياجه إلى غيره ليقوم به معناه، إذ لا يفهم منه مجرّدًا معنًى لغويٌّ محدّد، حتى وصل تأثير هذه الحقيقة إلى الأسماء المشبهة للحروف من هذا الوجه فاقتضى بناءها وخروجها عن أصل إعرابها للشبه الافتقاري = إن يكن الحرف أضعفَ من قسيميه من هذه الجهة فإنه أقوى منهما من جهة المعنى التركيبي النحوي؛ لأن تأثيره حينئذٍ يعمّ التركيب كله، ويكون أثره واقعًا على مجموعه، بما فيه أسماءُ ذلك التركيب وأفعالُه، ولهذا تختلف دلالة مجمل التركيبين في نحو قولنا: (وقف الرجل في المسجد) و(وقف الرجل على المسجد) بما أحدثه اختلاف حرف المعنى فيهما.

بل إن الحرف الواحد يكون لتعدّد معناه أثر على تغيّر دلالة التركيب، ويدلّ على خطورة ذلك ما يترتب عليه من خلاف في فهم معاني النصوص الشرعية، واختلاف في المذاهب الفقهية بناء عليه، كاختلاف الفقهاء في القدر الواجب المجزئ في مسح الرأس في الوضوء بناء على اختلافهم في معنى الباء في قوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [2]، فمن قال بأنها للإلصاق أوجب تعميم

---

[1] ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٥

[2] سورة المائدة آية ٦

الرأس بالمسح، ومن قال بأنها تبعيضية أجاز الاقتصار في مسح الرأس على بعضه[1].

ولأن الحروف بهذه المنزلة من الأثر على مجمل التركيب وحملها المعاني النحوية العامة فقد تقرّر في الأصول النحوية كون المعنى النحوي المؤدّى بأداةٍ حقُّه أن يؤدّيه الحرف، وكانت أمّ أدوات المعاني حروفًا، ما ترتّب عليه بعض الأحكام النحوية الفرعية، كبناء الاسم إذا أشبه الحرف شبهًا معنويًا، والمقصود بالمعنويّ هنا المعنى النحوي المدلول عليه بحروف المعاني في الأصل، فأسماء الاستفهام مثلًا مبنية لأنها دالّة على معنى نحويّ، وهو معنى الاستفهام الذي الأصل فيه أن يُدلّ عليه بحرف من حروف المعنى، وهو همزة الاستفهام، ومثل ذلك يقال في أسماء الشرط الدالة على ما يدلّ عليه حرف (إنِ) الشرطية من معنى نحوي، وهكذا، ولما تقرّر هذا لدى النحاة واطّرد فأصبح أصلًا نحويًا فسّروا بناء أسماء الإشارة بكونها دالة على معنى نحويّ كان حقُّه أن يؤدّى بالحرف، ولم يكن انعدام حرف الإشارة من جهة الاستعمال مانعًا من جريان هذا الأصل وتأثيره بعد تحقيقه من هذه الجهة المعنوية.

ومن هنا فإن النحاة قد عُنوا باستقراء معاني الحروف في كلام العرب، وتتبّعها، وقصدوا استقصاءها حتى لا يندّ شيءٌ منها، فأصبح عملهم في هذا الجانب مادةً أساسيّةً لعلوم المعنى على اختلاف مجالاتها عند تفسير معنى حرف من حروف المعاني في أيّ تركيب من التراكيب، بحيث يفسرونه بإنزال أحد المعاني التي حفظها النحاة لتلك الحروف على ذلك التركيب، وقد يختلفون في

---

[1] ينظر المغني لابن قدامة ١/١٧٦، والمجموع شرح المهذب للنووي ١/٤٣١، ٤٣٢

معنى الحرف بناء على اختلافهم في المقصود العام من الكلام، لكنهم لا يخرجون عمّا تقرّر عند النحاة من معاني الأدوات.

ولهذا كان مما رُدّ به قول القائلين بجواز مسح بعض الرأس بناء على كون الباء في آية الوضوء الآنف ذكرها للتبعيض أن هذا المعنى لا يعرفه النحاة لحرف الباء، فقد نقل ابن قدامة في ردّ ذلك قولَ ابنِ برهان العكبري: ((من زعم أن الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهلَ اللغة بما لا يعرفونه))[1]، ويقول أبو البقاء العكبري في هذا المعنى: ((وقال من لا خبرة له بالعربية: (الباء في مثل هذا للتبعيض)، وليس بشيء يعرفه أهل النحو))[2]، ويقول أبو العباس القرطبي: ((ولا يصحّ أن تكون للتبعيض، خلافًا للشافعي؛ لأنّ المحققين من أئمّة النحويين البصريين وأكثر الكوفيين أنكروا ذلك))[3]، وفي هذا ما يؤكّد على أن كلام النحاة في معاني الحروف وما قرّروه فيها بناءً على ما استقروه منها في كلام العرب هو العمدةُ في ذلك، وعليه المعوّلُ عند أرباب العلوم الأخرى، ولهذا اعتمده بعض الفقهاء في الردّ على مخالفيهم.

وخاتمة القول أن فيما عرضته في هذا الفصل ما يدلّ على أنّ للنحوي عناية خاصة بالمعنى، واشتغالًا به من جهات عدة، وهي الجهات التي تعنيه في دراسة المعنى، وتتّفق مع مقتضيات هذا العلم وطبيعته، فلم تكن عناية النحاة ولا عملهم متّجهين إلى أحكام الصنعة اللفظية فحسب، ولم يقتصر عملهم

---

[1] المغني ١/١٧٦

[2] إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ١/٢٠٨

[3] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/٤٨٧

على أحكام أواخر الكلم إعرابًا وبناءً كما قد يتوهّم بعض من تكلّم فيما لا يحسن، بل إن جهودهم تناولت مع ذلك ما يفي بحقّ المعاني، لكنها المعاني التي تدخل تحت نظر النحو ومنهجه، وتتفرع على قواعده، وتتأثر بأحكامه، وتتماشى مع أصول صنعته، كما كانت عنايتهم من قبل بالقواعد والأصول والأحكام والمصطلحات ذات الأثر البالغ في ميادين العلوم المعنيّة بالمعنى على اختلاف جهاتها، وحقُّهم أن يُعرف لهم ذلك فلا يُنكَر، وأن يُتمِّم اللاحقُ عمل السابقين فلا يتراخى ولا يَقصُر.

الخاتمة

أحمد الله تعالى وأشكره، على ما منّ به عليّ في هذا البحث من بيان عمل النحاة وما كان يلزمهم في دراساتهم اللغوية، وما يسّره سبحانه من التعريف بشيء من فضلهم في حفظ هذه اللغة، وتيسير تعلّمها لمن شاء ممن لم يدرك أهلها الأوّلين، والذي عرضته في هذا البحث من ذلك هو ما علمته عنهم، وفهمته من طريقتهم، والله المسؤول أن يلهمنا رشدنا، ويعلمنا ما ينفعنا، ويدلّنا على الصواب.

وإنني في ختام هذه البحث أؤكّد على أهم نتائجه العلمية، سائلًا الله تعالى أن ينفع به، وأن يجمعنا بعلمائنا في جناته جنات النعيم، إنه جواد كريم.

١. النحو وإن كانت طبيعته قائمة على القياس وإعمال العقل إلا أن عمدتَه السماعُ اللغوي الثابت، فلا يصحُّ فيه القياسُ النظري المجرد عن المسموع، وهذا موقف كبار النحويين وأساتيذ القياس النحوي، كالخليل وسيبويه وابن السراج والفارسي وابن جني، وغيرهم.

٢. اتّخذ بعض النحاة القاعدة السابقة، وهي كون القياس النحوي لا يصحّ إلا بأن يكون له مستنده من السماع وإلا كان قياسًا نظريًّا ورأيًا عقليًّا لا عبرة به في بناء الأحكام اللغوية، في ردّ بعض الأقوال النحوية، وترجيح كفّة الرأي المبني على سماع لغوي، واعتبار هذا الأمر فيصلًا بين الأقوال.

٣. النحو نظير الفقه، يلخّص ذلك قول الأنباري كما مرّ في البحث: ((النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول))، فكما أن الفقيه ليس من حقه أن يحلّل أو يحرّم إلا بدليل من المنقول، وإن كان يجري القياس في أحكام الفقه إلا أن ذلك بشروطه التي أهمها وجود الأصل المقيس عليه الثابت بالنص الشرعي، فكذلك النحويّ ليس له أن يحدث حكمًا

لغويًّا بمجرد الاقتضاء العقلي، بل يَستنبط الحكم بعقله من النص اللغوي الثابت، ويجرّدُ القواعدَ الذهنية الحاملة للعربي الأوّل على أن يتكلم بما تكلّم به؛ ليتّبعه فيها المتأخر، وعمل النحوي حينئذٍ متّجه إلى التعليل والتفسير لما هو مسموع، على حد قول سيبويه: ((فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر)).

٤. تقرّر عند النحاة أن المسموع عن العرب الذي ظهر قصدهم عدم إجراء القياس فيه وإنما قصره على السماع يمتنع إجراء القياس فيه، ومن باب أولى الامتناع عن إجراء القياس فيما لم يرد به سماعٌ أصلًا وإن دعا إليه القياس.

٥. باب التمارين في علم الصرف بين متقبّلٍ له بغرض التمرين والتدريب على الأحكام القياسية وتقوية القدرة الذهنية فحسب عند متعاطي التصريف، ورافضٍ له باعتبار أنه اشتغال بما ليس من كلام العرب، ومنزع ذلك ألّا يبتدع في اللغة ما ليس منها، وعلى هذا أكثر النحاة ومحققوهم، ويتّفق كلا الطرفين على منع دخول الأبنية التي من قبيل التمارين في كلام العرب.

٦. النحوي لا يعنيه من السماع اللغوي إلا ما يتحقّق به استنباط الأحكام المطّردة على ما تقرّر في النتيجة السابقة، وليس اشتغاله بالمنقول عن العرب والمسموع من كلامهم لذاته، بل لما سيستخرج منه من مقاييس وأحكام، إلا فيما استثني، كما في النتيجة التالية.

٧. قد يتكلم النحوي على السماع اللغوي في غير مقام استنباط الأحكام وإجراء القياس الذي هو الأصل في عمله النحوي، فيكون كلامه عن المسموع في ذاته، وذلك منحصر في أربع أحوال:

أ. أن يكون كلامه فيه على سبيل التّبع، لا على سبيل الاستقلال، ومتقرر أنه يجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا.

ب. أن يكون كلامه فيه على سبيل تأويله، وتوجيهه، وإيجاد المخرج اللغوي له وَفق معايير العربية في أمثاله؛ لئلا يفارق طريقة العرب في الجملة.

ج. أن يكون كلامه فيه على سبيل الكلام اللغوي لا النحويّ، فيكون حديثه حينئذٍ حديث اللغة لا حديث النحو، لأن النحاةَ لغويون.

د. أن يكون كلامه فيه لكثرة استعماله، وإن لم يكن على مقتضى القياس؛ فإنّ في اطّراد الاستعمال فيه أو كثرته تعويضًا عن بعض ما فاته من اطّراد القياس، وإشارةً إلى أن له وجهًا قياسيًا ما اقتضى كثرته.

٨. كلام النحويّ في الضرورة الشعرية له جانبان، الأول: الكلام على المسموع في ذاته، وهذا يكون بالتبع لا بالاستقلال؛ لأن الكلام على المسموع ليس من عمل النحوي في الأصل على ما تقرّر في البحث، والآخر يقصد منه استنباط أحكام الضرورة الشعرية، ووضع القواعد القياسية التي تضبط القدر الذي يباح للشاعر المخالفةُ فيه، فهذا ضرب من القياس، وهو من عمل النحويّ، مع تأكيدهم على أنّ ما أمكن حمله على غير الضرورة فهو أولى.

٩. النحاة المحققون يُحمل إثباتهم قاعدة من قواعد اللغة، أو حكمًا من أحكامها على ثبوت ذلك في السماع، وإن لم يظهر لنا ذلك المسموع بعينه؛

لأن من شأنهم وأساس عملهم ألا يتجاوزوا طريقة العرب وكلامها إلى ما ليس منه، وألا يثبتوا فيه شيئًا بالقياس النظري المجرد عن السماع.

١٠. حين يَصدر عن النحاة حكمٌ مطلق محتمِل لأن يكون حكمًا قياسيًا مطّردًا وأن يكون حكمًا سماعيًا موقفًا على المسموع فإن المعتبر حمله على كونه قياسيًا، ولا يحمل على السماعي إلا بقيد يفيد ذلك، أو بدليل يدلّ عليه، أو قرينة تقتضي عدم إرادة الحكم القياسي؛ لأنه حينئذٍ إخراج للنحوي عن أصل عمله، فلا يخرج إلا بدليل، والعمل بالأصل هنا يقتضي إجراء الحكم وقياسه؛ لأن هذا مقتضى عمل النحوي في اللغة.

١١. تفسير النحاة للظاهرة اللغوية بما استنبطوه من أحكام الكلام العربي وتحقق بذلك فهم اللغة بمجموع مكوّناتها المعنوية العقلية واللفظية الصناعية هو أصل من أصول عناية النحاة بالمعنى.

١٢. الحديث عن دور النحاة وعملهم الإجرائي في خدمة المعنى الكلامي يتسع لأفكار متعددة، وصور متكاثرة ذات أثر ظاهر على المعنى واختلافاته من جهة طبيعة علم النحو ومقتضيات معياره القياسي، وقد كان لهم مجالات البحث المعنوي التي تناسب طبيعة هذا العلم.

١٣. من صور عناية النحاة بالمعنى مشاركتهم الظاهرة في بناء لغة علمية معبرة عن أدقّ المعاني، لا يستغني عنها علم من العلوم المدوّنة بالعربية، وذلك بما وضعوه من مصطلحات تعبّر عن مفاهيم عقلية وتصورات ذهنية، لا يسهل التعبير عنها في العلوم المعنوية والمعارف العقلية إلا بتلك المصطلحات.

١٤. ومن صور عناية النحاة بالمعنى صوغهم لمصطلحات نحوية خاصة معبّرة تعبيرًا دقيقًا عن مفاهيمها المعنوية المؤثرة في العلوم كافة، واغتنام العلوم المختلفة

لتلك المصطلحات، ولا سيما في باب الإعراب، للكشف عن المعاني العميقة للنصوص.

١٥. تنظيرات النحاة وما استنبطوه من ضوابط وأحكام ومقتضيات نحويّة صناعية هي خادمة للمعنى في حاقِّ الأمر، وتعود عليه بالصحة ودرء الفساد، وهي معتمَد المفسّرين وغيرهم من أهل العلوم المعنية بالمعنى في بيان المعاني المنشودة من النصوص التي يعالجونها.

١٦. كتب معاني القرآن كانت النواة الأولى لعلم التفسير، وتُمثّل هي وكتب إعراب القرآن صورة جلية من صور عناية النحاة بالمعنى، إضافة إلى المشاركة البارزة لبعض النحاة في التأليف في التفسير بنفَس نحوي، مما يؤكد على حضور النحو في الدراسات المعنوية.

١٧. من صور عناية النحاة بالمعنى كتب إعراب الحديث النبوي، وانكشاف معاني بعض التراكيب النبوية بوجوه التأويل والإعراب النحوي لها، وهذا شائع في كتب شروح الحديث، وكتب إعرابه.

١٨. علم المعاني ثمرة من ثمار علم النحو، فإن أهم ركيزة فيه وهي النظم ليس إلا تواخي معاني النحو وأحكامه، ونصوص أستاذ علم المعاني وهو عبدالقاهر الجرجاني صريحة في خطر النحو وأحكامه على هذا الجانب من المعنى.

١٩. ومن صور عناية النحاة بالمعنى اختصاصهم بنوع من المعاني لم يكد يشاركهم في تتبّعه وتقريره غيرهم، وهو معاني الحروف والأدوات، باعتبارها معاني إجمالية تختلف دلالات التراكيب بعامة باختلافها، وهي كذلك معاني ينتظمها الضابط الكلّي في منهج النحو، وهو ضابط الاطّراد، وقد تتابع النحويون على

التأليف في هذا القدر من المعنى، في كتب خاصة، وفي مباحث ضمن أبواب النحو العامة.

٢٠. معاني الحروف من أعمق المعاني وأغمضها، ومن أخطرها في تنوّع الدلالات التركيبية، يشهد لذلك الاختلافات الفقهية والتفسيرية ونحوها المبنية على اختلاف معاني الحروف، واحتمال تلك التراكيب لأكثر من معنى من معاني الحروف التي قرّرها النحاة لها.

هذا ما تيسّر عرضه من نتائج علمية وقف عليها البحث، وأصّل لها، كما أن فيه غيرها مما لم يبلغ مبلغها من الأهمية والوضوح.

وأسأل الله أن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع:

المصادر:

- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، المتوفى سنة ٣١٦هـ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق عبدالإله نبهان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٧هـ — ١٩٨٦م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسماة الخلاصة في النحو، حقّقها وخدمها الدكتور سليمان العيوني، طبعة مكتبة دار المنهاج بالرياض.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن القفطي، المتوفى سنة ٦٢٤هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، المتوفى سنة ٣٣٢هـ، تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم للدكتور مساعد الطيار، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٣هـ.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، طبعة دار النفائس ببيروت، الطبعة السادسة، عام ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ لأبي بكر بن الأنباري، المتوفى سنة ٣٢٨هـ، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩٠هـ — ١٩٧١م.
- بدائع الفوائد لابن القيم، المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق علي العمران، طبعة دار عالم الفوائد، من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.

- التذييل والتكميل في شرح كاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، طبعة دار كنوز إشبيليا بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ — ٢٠١١م.
- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثانية، عام ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وهو تفسير أبي جعفر الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة دار هجر.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان لأبي عبدالله القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرَينِ، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.
- جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ، المجموعة السابعة، تحقيق علي العمران، طبعة دار عالم الفوائد بمكة، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٢هـ.
- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٤٠هـ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبدالرؤوف، طبعة المكتبة التوفيقية.
- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٩ م.
- دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي نكري، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١ أو ٤٧٤هـ، تعليق محمود شاكر، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- رسالتان لابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، عام ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد المالقي، المتوفى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر بن عمر البغدادي، المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي، المتوفى سنة ٧١٥هـ، تحقيق الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، طبعة مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ — ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المتوفى سنة ٣٦٨هـ، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، بإشراف مشيخة الأزهر، طبعة إدارة الطبعة المنيرية.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبعة المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.
- صحيح البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، طبعة دار ابن كثير بدمشق وبيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، طبعة دار العاصمة بالرياض.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، طبعة دار الأندلس، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٠م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق الدكتور سلمان القضاة، طبعة دار الجيل ببيروت، عام ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، عنيت بنشره جماعة من العلماء بمساعدة إدارة المطبعة المنيرية.
- الكتاب لسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، طبعة مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الجياني، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
- اللامات لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧، تحقيق مازن المبارك، طبعة دار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المجموع شرح المهذب للشيرازي، للإمام أبي زكريا النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، طبعة مكتبة الإرشاد بجدة.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وجمال عبداللطيف، وعبداللطيف حرزالله، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، طبعة مطبعة العاني ببغداد.
- المعجم العربي نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصّار، طبعة دار مصر، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧هـ، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.
- المغني شرح مختصر الخرقي لموفّق الدين بن قدامة، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، تحقيق محيي الدين مستو وأحمد السيد ويوسف بديوي ومحمود بزال، طبعة دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق وبيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.
- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ لأبي عمرو الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

- المنصف شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن محمد الأشموني، طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، المتوفى سنة ٣٦٨هـ، تحقيق الدكتور عوض القوزي، الطبعة الثانية، عام ١٤١٢هـ — ١٩٩١م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرّائي، طبعة مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م..

References

- al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān li-Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, al-mutawaffá sanat 911h, taḥqīq Markaz al-Dirāsāt al-Qur’ānīyah, Ṭab‘ah Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
- al-uṣūl fī al-naḥw li-Abī Bakr ibn al-Sarrāj, al-mutawaffá sanat 316h, taḥqīq al-Duktūr ‘bdālḥsyn al-Fatlī, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-thālithah, ‘ām 1417h – 1996m.
- i‘rāb al-ḥadīth al-Nabawī li-Abī al-Baqā’ al-‘Ukbarī, al-mutawaffá sanat 616h, taḥqīq ‘bdāl’lh Nabhān, min Maṭbū‘āt Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-Dimashq, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1407h – 1986m.
- Alfīyat Ibn Mālik fī al-naḥw wa-al-taṣrīf, al-musammāh al-Khulāṣah fī al-naḥw, ḥqqqhā wkhdmhā al-Duktūr Sulaymān al-‘Uyūnī, Ṭab‘ah Maktabat Dār al-Minhāj bi-al-Riyāḍ.
- imlā’ mā mnn bi-hi al-Raḥmān min Wujūh al-i‘rāb wa-al-qirā’āt fī jamī‘ al-Qur’ān li-Abī al-Baqā’ al-‘Ukbarī, al-mutawaffá sanat 616h, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah bi-Bayrūt.
- Inbāh al-ruwāh ‘alá anbāh al-nuḥāh li-Abī al-Ḥasan al-Qifṭī, al-mutawaffá sanat 624h, taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ṭab‘ah Dār al-Fikr al-‘Arabī bi-al-Qāhirah, wa-Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1406h-1986m.
- al-Intiṣār li-Sībawayh ‘alá al-Mibrad li-Abī al-‘Abbās Aḥmad ibn Muḥammad ibn Wallād, al-mutawaffá sanat 332h, taḥqīq al-Duktūr Zuhayr ‘bdālmḥsn Sulṭān, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá 1416h-1996m.
- Anwā‘ al-taṣnīf al-muta‘alliqah bi-tafsīr al-Qur’ān al-Karīm lil-Duktūr Musā‘id al-Ṭayyār, Ṭab‘ah Dār Ibn al-Jawzī, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1423h.
- al-Īḍāḥ fī ‘Ilal al-naḥw li-Abī al-Qāsim al-Zajjājī, al-mutawaffá sanat 337 H, taḥqīq al-Duktūr Māzin al-Mubārak, Ṭab‘ah Dār al-Nafā’is bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-sādisah, ‘ām 1416 h-1996 M.
- Īḍāḥ al-Waqf wa-al-ibtidā’ fī Kitāb Allāh ‘zz wjll li-Abī Bakr ibn al-Anbārī, al-mutawaffá sanat 328h, taḥqīq Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Raḥmān Ramaḍān, Maṭbū‘āt Majma‘ al-lughah al-‘Arabīyah bi-Dimashq, ‘ām 1390h – 1971m.
- Badā’i‘ al-Fawā’id li-Ibn al-Qayyim, al-mutawaffá sanat 751h, taḥqīq ‘Alī al-‘umrān, Ṭab‘ah Dār ‘Ālam al-Fawā’id, min Maṭbū‘āt Majma‘ al-fiqh al-Islāmī bi-Jiddah.

- al-burhān fī ‘ulūm al-Qur’ān li-Badr al-Dīn al-Zarkashī, taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ṭab‘ah Maktabat Dār al-Turāth bi-al-Qāhirah, al-Ṭab‘ah al-thālithah, ‘ām 1404h – 1984m..
- al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ kāb al-Tas’hīl li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, al-mutawaffá sanat 745h, taḥqīq al-Duktūr Ḥasan Hindāwī, Ṭab‘ah Dār Kunūz Ishbīliyā bi-al-Riyāḍ, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1432h – 2011M.
- al-Takmilah wa-hiya al-juz’ al-Thānī min al-Īḍāḥ al‘ḍdy li-Abī ‘Alī al-Fārisī, al-mutawaffá sanat 377 H, taḥqīq al-Duktūr Kāẓim Baḥr al-marjān, Ṭab‘ah ‘Ālam al-Kutub, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1419 h-1999 M.
- al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī lil-Ḥasan ibn Qāsim al-Murādī, taḥqīq al-Duktūr Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1413h-1992m.
- Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān, wa-huwa tafsīr Abī Ja‘far al-Ṭabarī, al-mutawaffá sanat 310h, taḥqīq al-Duktūr Allāh ibn ‘bdālmḥsn al-Turkī, Ṭab‘ah Dār Hajar.
- al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān wālmbyyn li-mā tḍmmnh min al-Sunnah w’āy al-Furqān li-Abī Allāh al-Qurṭubī, al-mutawaffá sanat 671h, taḥqīq al-Duktūr Allāh ibn ‘bdālmḥsn al-Turkī w’ākhrayni, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, sanat 1427h – 2006m.
- Jāmi‘ al-masā’il li-Shaykh al-Islām Ibn Taymīyah, al-mutawaffá sanat 728h, al-Majmū‘ah al-sābi‘ah, taḥqīq ‘Alī al-‘umrān, Ṭab‘ah Dār ‘Ālam al-Fawā’id bi-Makkah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1432h.
- Ḥurūf al-ma‘ānī li-Abī al-Qāsim al-Zajjājī, al-mutawaffá sanat 340h, taḥqīq al-Duktūr ‘Alī Tawfīq al-Ḥamad, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1406h – 1986m.
- Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alá sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik, wa-ma‘ahu sharḥ al-shawāhid ll‘yny, taḥqīq Ṭāhā ‘bdālr’wf, Ṭab‘ah al-Maktabah al-Tawfīqīyah.
- al-Khaṣā’iṣ, li-Abī al-Fatḥ Ibn Jinnī, al-mutawaffá sanat 392 H, taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Ṭab‘ah al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, ‘ām 1999 M.

- Dustūr al-‘ulamā’, aw Jāmi‘ al-‘Ulūm fī iṣṭilāḥāt al-Funūn, lil-Qāḍī nkry, ‘Arab ‘ibārātihi al-Fārisīyah Ḥasan Hānī Faḥṣ, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h – 2000M.
- Dalā’il al-i‘jāz li-Abī Bakr ‘bdālqāhr al-Jurjānī, al-mutawaffá sanat 471 aw 474h, ta‘līq Maḥmūd Shākir, Ṭab‘ah Maktabat al-Khānjī bi-al-Qāhirah.
- Risālatān li-Ibn al-Anbārī, al-ighrāb fī jadal al-i‘rāb, wa-Lam‘ al-adillah, li-Abī al-Barakāt al-Anbārī, al-mutawaffá sanat 577h, taḥqīq Sa‘īd al-Afghānī, Maṭba‘at al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah, ‘ām 1377h – 1957m.
- Raṣf al-mabānī fī sharḥ ḥurūf al-ma‘ānī li-Aḥmad al-Māliqī, al-mutawaffá sanat 702h, taḥqīq al-Ustādh al-Duktūr Aḥmad al-Kharrāṭ, Ṭab‘ah Dār al-Qalam bi-Dimashq.
- Sharḥ abyāt Mughnī al-labīb l‘bdālqādr ibn ‘Umar al-Baghdādī, al-mutawaffá sanat 1093h, taḥqīq ‘Abd-al-‘Azīz Rabāḥ, wa-Aḥmad Yūsuf Daqqāq, Ṭab‘ah Dār al-Ma’mūn lil-Turāth bi-Dimashq, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1407h – 1988m.
- Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib li-Raḍī al-Dīn al-Astarābādhī, al-mutawaffá sanat 686h, taḥqīq Muḥammad Nūr al-Ḥasan, wa-Muḥammad alzfzāf, wa-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah bi-Bayrūt, ‘ām 1402h – 1982m.
- Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib li-Rukn al-Dīn al-Astarābādhī, al-mutawaffá sanat 715h, taḥqīq al-Duktūr ‘bdālmqṣwd Muḥammad ‘bdālmqṣwd, Ṭab‘ah Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1425h – 2004m.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh li-Abī Sa‘īd al-Sīrāfī, al-mutawaffá sanat 368h, taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī, wa-‘Alī Sayyid ‘Alī, Ṭab‘ah Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1429h – 2008M.
- Sharḥ al-Mufaṣṣal li-Ibn Ya‘īsh, al-mutawaffá sanat 643h, bi-ishrāf Mashyakhat al-Azhar, Ṭab‘ah Idārat al-Ṭab‘ah al-Munīrīyah.
- Sharḥ al-mulūkī fī al-taṣrīf li-Ibn Ya‘īsh, taḥqīq al-Duktūr Fakhr al-Dīn Qabāwah, Ṭab‘ah al-Maktabah al-‘Arabīyah bi-Ḥalab, al-Ṭab‘ah al-ūlá, sanat 1393h – 1973m.
- Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-mutawaffá sanat 256h, Ṭab‘ah Dār Ibn Kathīr bi-Dimashq wa-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1423h – 2002M.

- al-Ṣawā‘iq al-mursalah ‘alá al-Jahmīyah wa-al-Mu‘aṭṭilah li-Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq al-Duktūr ‘Alī ibn Muḥammad al-Dukhayyil Allāh, Ṭab‘ah Dār al-‘Āṣimah bi-al-Riyāḍ.
- Ḍrā’r al-shi‘r li-Ibn ‘Uṣfūr al-Ishbīlī, taḥqīq al-Sayyid Ibrāhīm Muḥammad, Ṭab‘ah Dār al-Andalus, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1980m.
- ‘Uqūd al-zabarjad fī i‘rāb al-ḥadīth al-Nabawī li-Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, al-mutawaffá sanat 911h, taḥqīq al-Duktūr Salmān al-Quḍāh, Ṭab‘ah Dār al-Jīl bi-Bayrūt, ‘ām 1414h – 1994m.
- ‘Umdat al-qāri’ sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī li-Badr al-Dīn al-‘Aynī, al-mutawaffá sanat 855h, ‘uniyat bi-nashrihi Jamā‘at min al-‘ulamā’ bi-musā‘adat Idārat al-Maṭba‘ah al-Munīrīyah.
- al-Kitāb li-Sībawayh, al-mutawaffá sanat 180 H, taḥqīq ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ṭab‘ah Maktabat al-Khānjī, al-Ṭab‘ah al-thālithah, ‘ām 1408 h-1988 M.
- Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm llthānwy, taḥqīq al-Duktūr ‘Alī Daḥrūj, Ṭab‘ah Maktabat Lubnān Nāshirūn, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1996m.
- Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah li-Ibn Mālik al-Jayyānī, taḥqīq al-Duktūr ‘bdālmn‘m Harīdī, Ṭab‘ah Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1402h – 1982m.
- Allāmāt li-Abī al-Qāsim ‘Abd-al-Raḥmān al-Zajjājī, al-mutawaffá sanat 337, taḥqīq Māzin al-Mubārak, Ṭab‘ah Dār al-Fikr bi-Dimashq, al-Ṭab‘ah al-thāniyah 1405h-1985m.
- al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab lil-Shirāzī, lil-Imām Abī Zakarīyā al-Nawawī, taḥqīq Muḥammad Najīb al-Muṭī‘ī, Ṭab‘ah Maktabat al-Irshād bi-Jiddah.
- Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, al-mutawaffá sanat 241h, taḥqīq Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, wa-‘Ādil Murshid, wa-Jamāl Latif, w‘bdāllṭyf ḥrzāllh, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah bi-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1421h – 2001M.
- al-Masā’il al-mushkilah al-ma‘rūfah bālbghdādyāt li-Abī ‘Alī al-Fārisī, al-mutawaffá sanat 377h, taḥqīq Ṣalāḥ al-Dīn alsnkāwy, Ṭab‘ah Maṭba‘at al-‘Ānī bi-Baghdād.
- al-Mu‘jam al-‘Arabī nash’atuhu wa-taṭawwuruh, lil-Duktūr Ḥusayn Naṣṣār, Ṭab‘ah Dār Miṣr, al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, ‘ām 1408h – 1988m.

- Ma‘ānī al-Qur’ān li-Abī Zakarīyā al-Farrā’, al-mutawaffá sanat 207h, Ṭab‘ah ‘Ālam al-Kutub, al-Ṭab‘ah al-thālithah, ‘ām 1403h – 1983m.
- al-Mughnī sharḥ Mukhtaṣar al-Khiraqī lmwffq al-Dīn ibn Qudāmah, al-mutawaffá sanat 620h, taḥqīq al-Duktūr Allāh al-Turkī, wa-al-Duktūr ‘bdālftāḥ al-Ḥulw.
- al-Mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim li-Abī al-‘Abbās al-Qurṭubī, al-mutawaffá sanat 656h, taḥqīq Muḥyī al-Dīn Mastū wa-Aḥmad al-Sayyid wa-Yūsuf Budaywī wa-Maḥmūd bzāl, Ṭab‘ah Dār Ibn Kathīr wa-Dār al-Kalim al-Ṭayyib bi-Dimashq wa-Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1417h – 1996m.
- al-Muqtaḍab li-Abī al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mibrad, al-mutawaffá sanat 285h, taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, Ṭab‘ah Wizārat al-Awqāf al-Miṣrīyah bi-al-Qāhirah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1399h.
- al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah li-Abī Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsá al-Shāṭibī, al-mutawaffá sanat 790 H, taḥqīq majmū‘ah min asātidhat Jāmi‘at Umm al-Qurá, Ṭab‘ah Jāmi‘at Umm al-Qurá, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1428 h-2007 M.
- Almktfá fī al-Waqf wālābtdā fī Kitāb Allāh ‘zz wjll li-Abī ‘Amr al-Dānī, al-mutawaffá sanat 444h, taḥqīq al-Duktūr Yūsuf al-Mar‘ashlī, Ṭab‘ah Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1407h – 1987m.
- al-Munṣif sharḥ Ibn Jinnī li-kitāb taṣrīf al-Māzinī, taḥqīq Ibrāhīm Muṣṭafá, wa-‘Abd Allāh Amīn, Ṭab‘ah Dār Iḥyā’ al-Turāth al-qadīm, al-Ṭab‘ah al-ūlá, ‘ām 1373h-1954m.
- Manār al-Hudá fī bayān al-Waqf wa-al-ibtidā’ li-Aḥmad ibn Muḥammad al-Ushmūnī, Ṭab‘ah Maktabat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh bi-Miṣr, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1393h – 1973m.
- Mā yḥtml al-shi‘r min al-ḍarūrah li-Abī Sa‘īd al-Sīrāfī, al-mutawaffá sanat 368h, taḥqīq al-Duktūr ‘Awaḍ al-Qawzī, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘ām 1412h – 1991m.
- Nuzhat al-alibbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’ li-Abī al-Barakāt al-Anbārī, al-mutawaffá sanat 577h, taḥqīq al-Duktūr Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Ṭab‘ah Maktabat al-Manār bi-al-Urdun, al-Ṭab‘ah al-thālithah, ‘ām 1405h – 1985m